

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية



الأمم المتحدة

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودرر التوزيع في جميع أنحاء العالم . انظم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الي : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

联合国出版物在全世界各地的书店和经销处均有发售。 请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences depositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre librairie ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed at United Nations, Geneva 01000P United Nations publication

GE.89-50007

UNCTAD, Rules of Procedure of the

Sales No. A.88.II.D.12

January 1989-820

Trade and Development Board

المحتويات

المقدمة

أولا - الدورات

المادة

١	الدورات العادية	١
١	تاريخ افتتاح الدورات العادية	٣ - ٢
٢	الدورات الاستثنائية	٤
٣	تاريخ افتتاح الدورة الاستثنائية	٥
٣	الإعصار بتاريخ افتتاحها	٦
٤	وقف الدورة	٧

ثانيا - جدول الاعمال

٤	إعداد جدول الاعمال المؤقت	٩ - ٨
٦	إبلاغ جدول الاعمال المؤقت	١٠
٧	البيود التكميلية	١١
٧	إقرار جدول الاعمال	١٢
٨	توزيع البيود	١٣
٩	جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية	١٤
٩	تنقيح جدول الاعمال	١٥

TD/B/16/Rev.4

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.88.II.D.12

01000P

المحتويات (تابع)

المفصلة	المادة
سابعاً - تعريف الاعمال	
١٥ النصاب القانوني	٢٢
١٦ سلطات الرئيس	٢٥-٢٤
١٧ الكلمات	٢٦
١٧ الأسيقية	٢٧
١٧ الحفظ النظامية	٢٨
١٨ تحديد مدة الكلام	٢٩
١٨ إفعال قائمة المتكلمين	٤٠
١٩ تأجيل المناقشة	٤١
١٩ إفعال باب المناقشة	٤٢
٢٠ تعليق الجلسة أو رفعها	٤٣
٢٠ ترتيب الاقتراحات الاجرائية	٤٣
٢٠ الاقتراحات والتعديلات	٤٥
٢١ البت في مسألة الاقتصاص	٤٦
٢١ سحب الاقتراحات	٤٧
خامساً - إجراءات التوفيق	
٢٢	٤٧
تاسعاً - التصويت	
٢٨ حقوق التصويت	٤٣
٢٨ الاغلبية المطلوبة ومعنى عبسارة	٥٠
٢٨ الاعضاء الحاضرين المموتين	

المحتويات (تابع)

المفصلة	المادة
ثامناً - التمثيل ووثائق التوفيق	
٩	١٧-١٦
رابعاً - أعضاء المكتب	
١٠ الانتخابات	١٩-١٨
١١ مدة ولاية المكتب	٢٠
١١ الرئيس بالنيابة	٢١
١٢ تغيير الرئيس	٢٢
١٢ سلطات الرئيس بالنيابة	٢٣
١٢ حق الرئيس في الاشتراك في التصويت	٢٤
خامساً - أمانة المؤتمر	
١٢ واجبات الامين العام للمؤتمر	٢٩-٢٥
١٢ واجبات امانة المؤتمر	٢٠
١٤ تقديرات المنعقات	٢١
سادساً - الإعداد لدورات المؤتمر	
١٥	٢٢

المحتويات (تابع)

المفصلة	المادة
اللغات والمخاض (تابع)	حادي عشر - اللغات والمخاض (تابع)
٢٧	٦٧ - الترجمة الشفوية من اللغات الأخرى
٢٧	٦٨ - لغة الوثائق والقرارات والمقررات الرسمية الأخرى
٢٧	٦٩ - محاضر الجلسات السرية
٢٨	٧٠ - القرارات والمقررات الرسمية الأخرى
٢٨	٧١ - التسجيلات الصوتية للجلسات
٢٨	ثاني عشر - <u>الجلسات الملغية والسرية</u>
٢٨	٧٢-٧٣ -
٢٩	ثالث عشر - <u>اشتراك أعمام المؤتمر الذين ليسوا أعضاء في المجلس</u>
٢٩	٧٤-٧٥ -
٤٠	رابع عشر - <u>اشتراك الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للمعاونة التدريبية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية</u>
	٧٦ -

المحتويات (تابع)

المفصلة	المادة
التصويت (تابع)	تاسعا - <u>التصويت</u> (تابع)
٢٩	٥١ - طريقة التصويت
٢٩	٥٢ - تسجيل التصويت ببناء الأسماء
٢٩	٥٣ - القواعد الواجبة الاتباع أثناء التصويت
٢٠	٥٤ - تجزئة الاقتراحات أو التعديلات
٢٠	٥٥ - التصويت على التعديلات
٢١	٥٦ - التصويت على الاقتراحات
٢٢	٥٦-٥٩ - <u>التحقيقات</u>
٢٤	٦٠ - إنقسام الأصوات بالتساوي
	عاشرا - <u>لجان الدورات وقرنها العاملة</u>
	<u>وهيئات المجلس الفرعية</u>
٢٤	٦١ -
٢٤	٦٢-٦٣ - لجان الدورات وقرنها العاملة
٢٥	٦٤ - هيئات المجلس الفرعية
	حادي عشر - <u>اللغات والمخاض</u>
٢٦	٦٥ - اللغات الرسمية ولغات العمل
٢٦	٦٦ - الترجمة الشفوية من اللغات الرسمية

المحتويات (تابع)

المقدمة
التذييل - جمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هيئة تابعة للجمعية العامة

- قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصفته الممددة بقرار الجمعية العامة ٢٩٠٤ (د-٢٧) المؤرخ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ وقراءتها ٢/٢١ أيار/سبتمبر ١٩٧٦ و٢/٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، وقراءتها ٢/٢٤ المؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

المحتويات (تابع)

المقدمة
المادة
خامس عشر - مراقبة المنظمات غير الحكومية

- ٣٠ ٧٧
سادس عشر - تعديلات النظام الداخلي ووقف العمل بإحكامه
١٣ ٧٨-٧٠

المرفقات

- المرفق
الاول - تعاقب المجموعات في إنتخاب رئيس المجلس ومقره ٥٥
٨٣ - تحسين الاجهزة المؤسسية وطرق العمل الألماني - إتخاذ الترتيبات لإفئاد المنظمات غير الحكومية في أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٥

(1) النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

أولاً - الدورات

الدورات العادية

المادة ١

يعقد مجلس التجارة والتنمية عادة دورة عادية واحدة في جزئين سنويًا .

تاريخ افتتاح الدورات العادية

المادة ٢

يعقد المجلس في كل دورة عادية ، مع مراعاة أحكام المادة ٣ ، في موعد يحدده المجلس في دورة سابقة ، وذلك لتمكين الجمعية العامة من النظر في تقرير المجلس في أقرب فرصة .

المادة ٣

للأمين العام للمؤتمرات أن يقوم ، بموافقة رئيس المجلس أو رئيس أي من هيئاته الفرعية أو بمبادرة منه ، بتفتير مواعيد الجلسات عندما يرى أن ذلك في صالح أعمال المنظمة .

تاريخ افتتاح الدورة الاستثنائية

المادة ٥

يتعقد المجلس في دوراته الاستثنائية عادة خلال ستة أسابيع اعتباراً من تلقي الأمين العام للمؤتمس طلباً لمقعد الدورة ، ويكون ذلك في موعد ومكان يجندهما الرئيس بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة ، مع مراعاة ما قد يتضمنه طلب عقد الدورة من ملاحظات .

الإشعار بتاريخ افتتاحها

المادة ٦

يشعر الأمين العام للمؤتمس أعماء المؤتمس ، ورؤساء اللجان ، ورئيس الجمعية العامة ، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والوكالات المتخصصة ، والوكالات الدولية للطاقة الذرية ، والهيئات الدولية الحكوموية المشار إليها في المادة ٧٨ ، والينظمات غير الحكوموية المشار إليها في المادة ٧٩ بتاريخ عقد الجلسة الأولى من كل دورة . ويرسل هذا الإشعار (٢) قبل عشرة أيام من ذلك التاريخ على الأقل ، في حالة الدورة العادية ، و(ب) قبل اثني عشر يوماً منه على الأقل ، في حالة الدورة الاستثنائية .

الدورات الاستثنائية

المادة ٤

١- تعقد الدورات الاستثنائية بقرار من المجلس أو بطلب من :
(١) أغلبية أعماء المجلس ؛
(ب) المؤتمس ؛
(ج) الجمعية العامة .

٢- يجوز أن يتعقد المجلس في دورة استثنائية بطلب من خمسة من أعماء المؤتمس ، سواء كانوا أعماء في المجلس أو لم يكونوا أعماء فيه . ويجوز للمجلس أيضاً أن يتعقد في دورة استثنائية بطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويقوم الأمين العام للمؤتمس على الفور بإعلام رئيس المجلس وجميع أعمائه بهذا الطلب وكذلك بالتكاليف المقررية وبالاعتبارات الادارية ذات الصلة ، وبسؤالهم عما اذا كانوا يؤيدون طلب عقد الدورة الاستثنائية أو لا يؤيدونه . فإذا أقرت أغلبية أعماء المجلس من احدى خلال عشرة أيام ، عن موافقتها على الطلب ، يقوم الأمين العام للمؤتمس ، بناء على ذلك ، بال دعوة الى انعقاد المجلس .

(ط) وكالة متخزمة ، أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو هيئة من الهيئات الدولية الحكومية المعار إليها في المادة ٧١ .

٢- تشفع البنود التي تقترح تحسنت (د) و (ط) اعلاه بمذكرة إضافية ، كما تشفع ، إن أمكن بوثائق إسامية أو بمشروع قرار ، وتقدم الى الامين العام للمؤتمر قبل افتتاح الدورة بسبعة أسابيع على الاقل .

٣- للمنظمات غير الحكومية المدرجة في القائمة المشار إليها في المادة ٧٧ أن تقترح على مكتب المجلس أن يطلب المكتب الى الامين العام للمؤتمر إدراج بنود تبهم المنظمات بمورة خاصة في جدول الاعمال المؤقت للمجلس . ولاغراض هذه المادة ، يجوز لعفو المكتب أن يسمي ، في حالة تفيبه ، أحد أعضائه وفده كيديل له .

٤- يضع المكتب في اعتباره ، عند النظر في طلب من منظمة غير حكومية لإدراج بند في جدول الاعمال المؤقت للمجلس ، ما يلي :

(أ) ما اذا كان بالإمكان إعتبار البند مناسباً لأن يتخذ المجلس بشأنه إجراء أو لم يكن ؟

(ب) الى أي مدى يعتبر البند قابلاً لأن يتخذ المجلس بشأنه إجراء مبكراً وبناءً ؛
(ج) كفاية الوثائق المقدمة من المنظمة .

وقف الدورة

المادة ٧

للمجلس أن يقرر ، في أية دورة ، التوقف عن الانعقاد مؤقتاً واستئناف جلساته في تاريخ لاحق .

ثانياً - جدول الاعمال

إعداد جدول الاعمال المؤقت

المادة ٨

١- يعدد الامين العام للمؤتمر ، ويقدم الى المجلس ، في كل دورة عادية ، جدول الاعمال المؤقت لدورة المجلس العادية التالية . ويتضمن جدول الاعمال المؤقت جميع البنود التي يقترحها :

(أ) المجلس ؛
(ب) المؤتمر ؛
(ج) هيئة فرعية تابعة للمجلس منشأة بموجب الفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥
(د - ١٩) ؛

(د) عفو من أعضائه المؤتمر ؛
(هـ) الامين العام للمؤتمر ؛
(و) الجمعية العامة ؛
(ز) المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛
(ح) اللجان الاقليمية ؛

البنود التكميلية

المادة ١١

لاي جهاز أو فرد يحق له اقتراح بنود بموجبها المقررة ١ من المادة ٨ طلب إدراج بنود تكميلية في جدول الاعمال المؤقت الذي ينظر فيه المجلس . ويشقح طلب إدراج البند التكميلي ببيان بمررات استتجال النظر في البند من السلطة التي تقدمه ، إلا في حالة الطلب المقدم من المؤتمر والجمعية العامة ، ويدرج الأمين العام للمؤتمر هذه البنود في قائمة تكميلية تبلغ الى المجلس مشقوة ببيانات وبها قد يرغب الأمين العام للمؤتمر إبداءه من ملاحظات .

إقرار جدول الاعمال

المادة ١٢

١- في بداية كل دورة عادية يعمد المجلس ، مع مراعاة أحكام المادة ١٥ وبعد انتخاب أعضاء المكتب عندما تقتضي المادة ١٨ ذلك ، الى إقرار جدول أعماله لتلك الدورة وذلك على أساس جدول الاعمال المؤقت والقائمة التكميلية المشار اليها في المادة ١١ .

٢- يحق لمن طلب إدراج بند في جدول الاعمال المؤقت أو في القائمة التكميلية ، سواء كان عضواً في المؤتمر أو ووكالة متتمة أو كان الوكالة الدولية

٥- يعد نهائياً أي قرار يتخذه المجلس بعدم قبول طلب مقدم من منظمة غير حكومية لإدراج بند في جدول الاعمال المؤقت للمجلس .

المادة ٩

قبل أن يدرج الأمين العام للمؤتمر في جدول الاعمال المؤقت أي بند تقترحه وكالة متتمة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو هيئة حكومية دولية ، يجري مع تلك الوكالة المتتمة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الهيئة الدولية الحكومية ما يلزم من مشاورات أولية .

إبلاغ جدول الاعمال المؤقت

المادة ١٠

بعد أن ينظر المجلس في جدول الاعمال المؤقت للدورة التالية يقوم الأمين العام للمؤتمر بإبلاغ جدول الاعمال المؤقت ، متضمناً جميع التعديلات المقدمه من المجلس ، الى أعضاء المؤتمر ، ورؤساء لجان المجلس ، ورئيس الجمعية العامة ، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والوكالات المتتمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والهيئات الحكومية الدولية المشار اليها في المادة ٧٦ والمنظمات غير الحكومية المشار اليها في المادة ٧٧ .

جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية

المادة ١٤

يقتصر جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية على البند الوارد اقتراح النظر فيها في طلب عقد الدورة .
ويبلغ الجدول الى الاجهزة والافراد المشار اليهم فسي المادة ١٠ في نفس الوقت الذي يرسل فيه اليهم إشعار بانعقاد المجلس .

تنقيح جدول الاعمال

المادة ١٥

يجوز للمجلس ، اثناء الدورة العادية ، ان ينقح جدول اعمال تلك الدورة باضافة بنود أو حذفها أو ارجائها أو تعديلها . ولا يعاك الى جدول اعمال المجلس اثناء الدورة إلا البنود المستحقة والهامه .

خالصا - التمهيل ووثائق التفويض

المادة ١٦

يمثل كل عضو في المجلس ممثل معتمد بحوز ان يرافقه العمد السلائم من الممثلين المناوبين والمستشارين .

للمطالبة الدرية او كان هيئة حكومية دولية من الهيئات المشار اليها في المادة ٧١ ، ان يتكلم أمام المجلس بشأن إدراج البند في جدول اعمال الدورة .

٣- لا يدرج المجلس عادة في جدول اعمال

الدورة سوى البنود التي يكون قد تم بشأنها إعداد الوثائق الكافية .

توزيع البنود

المادة ١٣

للمجلس ان يوزع البنود على الجلسات العامة للمجلس ولجان الدورات والفرق العاملة المشغلة وفقاً للمادة ٦٢ ، وله ان يخيل البنود دون إجراء مداولة أولية في المجلس الى :

(١) هيئة واحدة أو أكثر من هيئاته الفرعية ،

لدراستها وتقديم تقرير عنها في دورة لاحقة مسن دورات المجلس ؛

(ب) الأمين العام للمؤتمس ، لدراستها وتقديم

تقرير عنها في دورة لاحقة من دورات المجلس ؛

(ج) مقدم البند ، لتقديم مزيد من المعلومات

أو الوثائق .

اثنى عشر عضوا ، منهم أربعة أعضاء من المجموعة ألف ، وأربعة أعضاء من المجموعة ب ، وعموان من المجموعة جيم ، وعضوان من المجموعة دال ، المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بميخته المعدلة . ويراعى المراعاة الواجبة ، لأغراض تطبيق هذه المسادة ، ما يقرره المجلس بشأن إدخال أعضاء المؤتمر الجدد في قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بميخته المعدلة .

٢- تتعاقب المجموعات على منسبي رئيس المجلس ومقرره على أساس السلاسل الدورية الواردة في المرفق الأول لهذا النظام الداخلي . ولا يجوز لاية مجموعة (عسدا المجموعة ألف) أن تتولى منسبي الرئيس والمقرر كليهما في اية سلسلة دورية من الدورات العادية .

مدة ولاية المكتب

المادة ٢٠

يتولى الرئيس ونواب الرئيس والمقرر مناسبيهم الس أن يتم انتخاب من يخلفهم . ولا يجوز لأي منسب أن يبقس منسبه بعد أن يتوقف عضو المؤتمر الذي يمثله عن عضوية المجلس .

الرئيس بالنجاية

المادة ٢١

إذا تغيب الرئيس عن إحدى الجلسات أو عن جزء منها ، يعين أحد نواب الرئيس ليقوم مقامه .

المادة ١٧

١- تقدم وثائق تفويض الممثلين وأسماء الممثلين المناوبين والمستشارين الى الأمين العام للمؤتمر قبل إنعقاد أول جلسة يحضرها الممثلون .

٢- يقص مكتب المجلس وثائق التفويض ويقدم تقريره الى المجلس . إلا أن هذه المسادة لا تمنع العضو من تغيير ممثليه أو ممثليه المناوبين أو مستشاريه في وقت لاحق ، شريطة أن يتم ، عند الانتماء ، تقديم وثائق التفويض وقصمها حسب الامول .

رابعاً - أعضاء المكتب

الانتخابات

المادة ١٨ (٢)

ينتخب المجلس من بين أعضائه ، في بداية الجلسة الأولى لكل دورة عادية ، رئيساً وعشرة نواب للرئيس ومقررًا يتكون منهم مكتب المجلس . وتراعى المراعاة الواجبة ، في انتخاب أعضاء المكتب ، الحاجة الى كفالة التوزيع الجغرافي العادل .

المادة ١٩

١- دون الإخلال بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل كما نمت عليه المسادة ١٨ ، يتكون مكتب المجلس من

خامسا - امانة المؤتمر

واجبات الامين العام للمؤتمر

المادة ٢٥

يتولى الامين العام للمؤتمر اعماله بصفتة هذه وفي كل اجتماعات المجلس وهيئاته الفرعية . وله ان يسمي أي موظف من موظفي الامانة ليقوم بتمثيله .

المادة ٢٦

يتولى الامين العام للمؤتمر الإشراف على الموظفين اللانمين للمجلس ولهيئاته الفرعية .

المادة ٢٧

يكون الامين العام للمؤتمر مسؤولا عن اعلام اعضاء المجلس عن أية مسائل قد تبرز على المجلس للنظر فيها .

المادة ٢٨

للامين العام للمؤتمر ، أو ممثله ، ان يقدم ، مع مراعاة المادة ٢٤ ، بيانات شفوية أو كتابية الى المجلس وهيئاته الفرعية بشأن أية مسألة قيد النظر .

تفويض الرئيس

المادة ٢٢

اذا لم يعد الرئيس ممثلا لاحد اعضاء المجلس أو اذا أصبح عاجزا ، أو اذا لم يعد عضو المؤتمر الذي يمثلته عموا في المجلس ، يحل محله أحد نواب الرئيس من نفس المجموعة الجغرافية المقرر اليها في المادة ١٩ .

سلطات الرئيس بالنيابة

المادة ٢٣

لنائب الرئيس الذي يتولى مهام الرئيس ما للرئيس من سلطات وعليه ما على الرئيس من واجبات .

حق الرئيس في الاشتراك في التصويت

المادة ٢٤

في حالة عضو المجلس الذي يكون الرئيس ممثلا له ، يسمح لممثل بديل ، اذا رأى الرئيس ذلك مناسبا ، بالاشتراك في أعمال المجلس وبالتصويت فيه . وفي هذه الحالة لا يمارس الرئيس حقه في الاشتراك في التصويت .

المادتين ١٢ - ١ و ١٣ - ٣^(١) من اللائحة المالية ، عن التكاليف المقررة المعنوية وكذلك عن الاثار المالية والاثار المتعلقة بالميزانية مع مراعاة الاذن والاعتمادات القائمة وفقا لاحكام الفقرة ٢٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .

سادسا - الإعداد لدورات المؤتمر

المادة ٢٣(ع)

يعمل المجلس بوصفه لجنة تحضيرية لدورات المؤتمر المقبلة . ويشرع لذلك في إعداد الوثائق اللازمة ، بها فيها جدول أعمال مؤقت ، لينظر فيها المؤتمر ، كما يقوم بإصدار التوسيات اللازمة بشأن الزمان والمكان الملائمين لعقده .

سابعا - تصريف الاعمال

النصاب القانوني

المادة ٢٣

تشكل اغلبيه اعضاء المجلس نمابا قانونيا .

المادة ٢٩

يكون الامين العام للمؤتمن مسؤولا عن جميع الترتيبات اللازمة لاجتماعات المجلس وهيئاته الفرعية ، بما في ذلك إعداد الوثائق وتوزيعها قبل انعقاد دورات المجلس وهيئاته الفرعية بسنة اسابيع على الاقل .

واجبات امانة المؤتمر

المادة ٣٠

تقوم بترجمة شفوية للكلمات التي تلقى في الجلسات ؛ وتتلقي وشارك المجلس وهيئاته الفرعية وتترجمها وتعممها ؛ وتنشر محاضر الدورات والقرارات والتقارير ووثائق المجلس ذات الملة وتعممها . وتحفظ الوثائق في محفوظات المجلس ، وتؤدي ، بوجه عام ، كل الاعمال الاخرى التي قد يطلبها المجلس .

تقديرات النفقات

المادة ٣١

قبل ان يقر المجلس او اية هيئة من هيئاته الفرعية أي اقتراح ينطوي على إنفاق من أموال الأمم المتحدة ، يعم الامين العام للمؤتمن على كل اعضاء المجلس او اعضاء الهيئة الفرعية المعنية ، في اقرب وقت ممكن ، تقريراً من الامين العام للأمم المتحدة ، بهتضمن

الكلمات

المادة ٣١

لا يجوز لأي شخص أن يتكلم في المجلس دون الحصول سلفاً على إذن من الرئيس . ومع مراعاة المادتين ٣٧ و ٣٨ ، يدعو الرئيس المتكلمين الى الكلام حسب ترتيبه إبدائياً حسب الرغبة في الكلام . وللرئيس أن يمنحه المتكلم الى مراعاة النظام اذا خرجت ملاحظاته عن الموضوع قيد المناقشة .

الأسبقية

المادة ٣٧

يجوز إعطاء الأسبقية في الكلام لرؤساء لجان الدورات أو الفرق العاملة . أو لنواب رؤسائها أو مقرريها أو للممثل المعين لاية هيئة فرعية ؛ بغية طرح المناقش التي تكون قد خلعت اليها لجانهم أو فرقهم العاملة أو هيئاتهم الفرعية وللرد على الأسئلة .

النقاط النظامية

المادة ٣٨

١- لأي ممثل أن يشير نقطة نظامية في أي وقت أثناء مناقشة أية مسألة ، ويبيت الرئيس في هذه النقطة النظامية فوراً وفقاً لإحكام النظام الداخلي ، وللممثل أن

سلطات الرئيس

المادة ٣٤

يقوم الرئيس ، بالإضافة الى ممارسة السلطات المخولة له في مواضع أخرى من هذا النظام ، بإعلان افتتاح واختتام كل جلسة من جلسات المجلس ، وإدارة المناقشات وكفالة مراعاة أحكام هذا النظام ، وإعطاء الحق فسي الكلام ، وطرح المسائل للتصويت ، وإعلان القسرات وإداء المهام والواجبات الموكولة اليه بموجب الفرع "ثامناً" من هذا النظام الداخلي . وهو يبت في النقاط النظامية ، وتكون له ، مع مراعاة أحكام هذا النظام ، الإشراف على أعمال المجلس وحفظ النظام في جلساته . وللرئيس أن يقترح على المجلس تحديد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين ، وتحديد عدد المرات التي يجوز لكل ممثل أن يتكلم فيها في أي مسألة ، وإفعال قاعة المتكلمين ، وإفعال باب المناقشة . وله أيضا أن يقترح تعليق الجلسات أو رفعها أو تأجيل المناقشة حول المسألة الجاري مناقشتها أو وقفها .

المادة ٣٥

يظل الرئيس ، في ممارسته مهام وظيفته ، تحت سلطة المجلس .

الى استمواب ذلك . وعندما تنتهي مناقشة أي بند لمقدم وجود أي متكلم آخر ، يعلن الرئيس ، بموافقة المجلس ، إقفال باب المناقشة .

تأجيل المناقشة

المادة ٤١

لاي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقتصرح بتأجيل مناقشة المسألة قيد البحث . ويجوز للممثل واحد ، بالإضافة الى مقدم الاقتراح ، أن يتكلم في تأييد الاقتراح ولممثل واحد أن يتكلم في معارفته ، ثم يطرح الاقتراح فوراً للشمويت .

إقفال باب المناقشة

المادة ٤٢

لاي ممثل أن يقتصرح ، في أي وقت ، إقفال بساب مناقشة المسألة قيد البحث سواء وجد أو لم يوجد ممثل آخر أبى رغبته في الكلام . ولا يسمح بالكلام في مسألة إقفال باب المناقشة لغير متكلمين اثنين يعارضان الإقفال ، ثم يطرح الاقتراح فوراً للشمويت . فاذا أيد المجلس الإقفال ، يعلن الرئيس إقفال باب المناقشة .

يعلن في قرار الرئيس ، فيطرح الطعن للشمويت فوراً ، ويبقى قرار الرئيس قائماً ما لم تبطله أغلبية الاعضاء الحاضرين المموتين .

٢- لا يجوز للممثل الذي يتكلم في نقطة نظامية أن يتكلم في المضمون الاساسي للمسألة قيد المناقشة .

تحديد مدة الكلام

المادة ٣٩

للمجلس أن يحدد الوقت الذي يسمح به لكل متكلم وعدد المرات التي يجوز فيها لكل ممثل أن يتكلم في مسألة معينها ، فيما عدا المسائل الاجرائية حيث يحدد الرئيس وقت كل كلمة بمدة أقصاها خمس دقائق . فاذا حددت مدة المناقشة ، وتجاوز أحد الممثلين الوقت المخصص له ، كان على الرئيس أن ينبيهه في الحال الى وجوب مراعاة النظام .

إقفال قائمة المتكلمين

المادة ٤٠

لرئيس ، أثناء المناقشة ، أن يعلن قائمة المتكلمين ، كما يجوز له ، بموافقة المجلس ، أن يعلن إقفال القائمة . إلا أن للرئيس أن يعطي حق الرد لأي عضو من الاعضاء اذا دعته كلمة أقيت بعد إعلانه إقفال القائمة

الاعفاء . ولا يجوز ، كقاعدة عامة ، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات المجلس ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الاعضاء في موعد لا يتجاوز اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة . إلا أن للرئيس أن يأذن ، بعد موافقة المجلس ، بمناقشة ويحث الاقتراحات أو التعديلات ، حتى وإن لم تكن هذه الاقتراحات أو التعديلات قد عممت أو أن لم تكن قد عممت إلا في اليوم نفسه .

البيت في مسألة الانضمام

المادة ٤٦

مع مراعاة أحكام المادة ٤٤ ، يطرح للتصويت أي اقتراح يطلب البيت في مسألة انضمام المجلس في اعتماد أي اقتراح أو أي تعديل مرفوع عليه وذلك قبل إجراء التصويت على هذا الاقتراح أو التعديل .

سحب الاقتراحات

المادة ٤٧

لصاحب الاقتراح أن يسحبه في أي وقت قبل بدء التصويت عليه ، شريطة ألا يكون الاقتراح قد أميخ محل تعديل . ولاي عمق آخر أن يعيد تقديم الاقتراح المسحوب على هذه الصورة .

تعليق الجلسة أو رفعها

المادة ٤٣

لأي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقتترح تعليق الجلسة أو رفعها . ولا يكون مثل هذا الاقتراح محل مناقشة بل يطرح للتصويت على الفور .

ترتيب الاقتراحات الاجرائية

المادة ٤٤

مع مراعاة أحكام المادة ٣٨ ، تعطل الاقتراحات المبينة أدناه أسبقية على جميع المقترحات والاقتراحات الاخرى المطروحة في الجلسة ، وذلك حسب الترتيب التالي يعرف النظم عن ترتيب تقديمها :

- (١) اقتراح تعليق الجلسة ؛
- (ب) اقتراح رفع الجلسة ؛
- (ج) اقتراح تأجيل مناقشة المسألة قيد البحث ؛
- (د) اقتراح إقفال باب مناقشة المسألة قيد البحث .

الاقتراحات والتعديلات

المادة ٤٥

تقدم الاقتراحات والتعديلات ، في العادة ، كتأريخ إلى الأمين العام للمؤتمر الذي يقوم بتعميم نسخ منها على

- ١١) في حالة الاقتراحات المعروفة على المؤتمر من قبل عشرة على الأقل من أعضائه ؛
 ١٢١) في حالة الاقتراحات المعروفة على المجلس من قبل خمسة من أعماء المؤتمر على الأقل ، سواء كانوا أعضاء في المجلس أو لم يكونوا أعضاء فيه ؛
 ١٣١) في حالة الاقتراحات المعروفة على إحدى لجان المجلس من قبل ثلاثة من أعضائها على الأقل .

ويجوز تقديم طلب التوفيق بموجب هذه الفقرة ، حسب الاقتضاء ، إلى رئيس المؤتمر أو إلى رئيس المجلس . ويقوم رئيس لجنة المجلس المعنية بموافاة رئيس المجلس بأي طلب يتعلق باقتراح يكون معروفا عليها .

(ج) تحريك التوفيق بمبادرة من متولى الرئاسة ويجوز أيضا تحريك عملية التوفيق ، حسب مدلولها المقصود في هذه الفقرة ، كلما رأى رئيس المؤتمر أو رئيس المجلس أو رئيس اللجنة المعنية أن تلك العملية متهمة بتأييد عدد البلدان المهتمط في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه . ويقوم رئيس اللجنة المعنية في حالات تحريك عملية التوفيق على مستوى هذه اللجنة ، بإحالة المسألة إلى رئيس المجلس لاتخاذ التدابير اللازمة وفقا للفقرة الفرعية (و) أدناه .

(د) زمن تقديم طلب التوفيق أو تحريكه لا يجوز طلب التوفيق (أو تحريك التوفيق بمبادرة من رئيس المؤتمر أو رئيس المجلس حسب الحالة) إلا بعد

ثامنا - اجراءات التوفيق

المادة ٤٨

١- تنظم اجراءات التوفيق الفقرة ٣ أدناه بحرف الخطر مما اذا كان أي حكم من أحكام هذا النظام الداخلي يتغاضى معها .

٣- (٤)

تستهدف الاجراءات المبينة في هذه الفقرة إتاحة عملية للتوفيق تباش قبل الاقتراع وتبنيه أماسها كافيًا لاعتماد التوسيمات اللازمة بشأن الاقتراحات المحددة الداعية إلى اتخاذ التدابير التي تكون ذات مساس مسام بالمصالح الاقتصادية أو المالية لبعن البلدان .

(١) مستويات التوفيق

يجوز ، بالشروط المذكورة أعلاه ، وحسب مدلول عملية التوفيق المقصود في هذه الفقرة ، تطبيق هذه العملية بالنسبة إلى الاقتراحات المعروفة على المؤتمر أو المجلس أو لجان المجلس ، ولا يجوز ، في حالة لجان المجلس ، تطبيق عملية التوفيق إلا في المسائل ، إن وجدت ، التي تكون اللجنة المعنية قد نالت بشأنها الإذن بالقيام ، دون أي إقرار آخر ، بتقديم التوسيمات المتعلقة بالتدابير اللازمة .

(ب) طلب التوفيق

يجوز طلب التوفيق ، حسب مدلوله المقصود في هذه الفقرة ، في الحالات التالية :

٢٣١ لا تستدعي التوفيق الاقترحات المتعلقة بالمباديين التالية :

- أية مسألة اجرائية ؛
- أي اقتراح يدعو الى إجراء أية دراسة أو أي استقمامه ، بها في ذلك الاقتراحات المتعلقة بإعداد الوعاء القانونية في ميدان التجارة ؛
- قيام المجلس ، في حدود اختصاصه ، بإنشاء هيئات الفرعية ؛
- التوصيات والاعلانات ذات الطابع العام التي لا تقتضي اتخاذ أي تدبير محدد ؛
- الاقتراحات المنطوية على اتخاذ التدابير والمقدمة عملا بتوصيات معتمدة من المؤتمر بالاجماع .

(و) تسمية اعماء لجنة التوفيق

يقوم متولي رئاسة الهيئة المعنية باعلامها فسورا بتقديم أو بتعريف أي طلب للتوفيق . ويقوم رئيس المؤتمر أو رئيس المجلس ، في أقرب وقت ممكن وبعد التشاور مع اعماء الهيئة المعنية ، بتسمية اعماء لجنة توفيق يقدم اسماءهم الى المؤتمر أو المجلس ، حسب الحالة ، للموافقة عليها .

(ز) عدد اعماء لجنة التوفيق وتكوينها

تتألف لجنة التوفيق ، كقاعدة عامة ، من عدد قليل من اعماء ، يشمل البلدان المهمة خاصة بالمسائل الباعمة على تحريك عملية التوفيق ، ويختارون على أساس التوزيع الجغرافي العادل .

إختتام مناقشة الاقتراح في الهيئة المعنية وقبل إجراء الاقتراح على هذا الاقتراح . ولاغراض هذا الحكم ، يقوم رئيس الهيئة المعنية ، لزاما ، عند اختتام مناقشة أي اقتراح ، بتقرير مهلة معينة لتقديم طلبات التوفيق قبل إجراء الاقتراح على الاقتراح المعني ، ويمارس ، في حالة طلب التوفيق أو تحريكه ، الى وقف الاقتراح على الاقتراح المعني وإتباع الاجراءات المعموس عليها أدناه .

(هـ) المسائل المستدعية للتوفيق والمسائل غير المستدعية له

تجرى عملية التوفيق آليا بالشروط المذكورة فسي الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) أعلاه . ويستشهد في ذلك بالعمات الواردة في الفقرتين الفرعيتين التاليتين :

- ١١٠ تستدعي التوفيق الاقتراحات المحيطة بالداعية الى اتخاذ التدابير التي تكون ذات مساس هام بالمصالح الاقتصادية أو المالية لبعض البلدان في الميادين التالية :
- الخطط أو البرامج الانمائية ،
- أو الاملاحات الاقتصادية أو الاجتماعية ؛
- السياسات التجارية أو النقدية ؛
- أو الجمركية ، أو ميزان المدفوعات ؛
- سياسات المساعدة الاقتصادية
- أو نقل الموارد ؛
- مستويات العمالة أو الدخل
- أو الايرادات أو الاستهلاك ؛
- الحقوق أو الالتزامات التي تترتب على الاتفاقات أو المعاهدات الدولية .

اللجنة ، أن تشير الى تقرير لجنة التوفيق والى النتيجة التي خلصت اليها اللجنة اشارة صريحة تتخذ الشكل التالي ، حسب اللازم :

"إذ تلاحظ تقرير لجنة التوفيق الممبحة في (النتائج) (رقم الوثيقة) ،

"وإذ تلاحظ أيضا أن لجنة التوفيق (قصد

تسنى لها الوصول الى اتفاق) (توصي بفترة توفيق جديدة) (قد تعدن عليها الوصول الى اتفاق) ،"

تقارير المجلس والمؤتمر

يراعى ، في تقارير المجلس الى المؤتمر والى الجمعية العامة وفي تقارير المؤتمر الى الجمعية العامة ، تفهمينها ، من بين أمور أخرى ، ما يلي :

١١) نموص جميع التوصيات والقرارات والاعلانات المتخذة . أو الممبحة من المجلس أو المؤتمر أثناء الفترة المستمرة فسي التقرير ؛

١٢)

وكذلك ، فيما يتعلق بالتوصيات الممبحة والقرارات المتخذة إثر عملية توفيق ، نتائج الاقتراع على كل توصية أو قرار مستموص تقارير لجان التوفيق الممبحة . ويراعى في التقرير عادة إيراد نتائج الاقتراع ونموص التقارير بعد القرارات التي تتعلق بها هذه النتائج والنموص .

المسامحة الحميدة للامين العام للمؤتمر

(م) يمار ، في مدد عملية التوفيق ، الى الإفادة أتم إفادة ممكنة عن المسامحة الحميدة للامين العام للمؤتمر .

(ح) اجراءات لجنة التوفيق وتقديم تقريرها

تشرع لجنة التوفيق في أعمالها في أقرب وقت ممكن ، وتسعى الى الوصول الى اتفاق خلال دورة المؤتمر أو المجلس ذاتها . ولا يجرى أي اقتراح في لجنة التوفيق . وتقوم لجنة التوفيق ، عند عجزها عن إنجاز أعمالها أو الوصول الى اتفاق في دورة المؤتمر أو المجلس ذاتها ، بإنهاء اللازم الى المجلس أو الى المؤتمر في دورته القادمة ، أيها يعقد أولا . ويجوز للمؤتمر مع ذلك أن يوعز الى لجنة التوفيق التي يتولى تعيينها موافاته بتقريرها في دورته التالية إن تعدن عليها إنجاز أعمالها أو الوصول الى اتفاق أثناء دورة المؤتمر ذاتها .

(ط) تمديد ولاية لجنة التوفيق

يتخذ بالأغلبية البسيطة أي قرار يتعلق باقتراح إبقاء لجنة التوفيق لما بعد الدورة المطلوب اليها تقديم تقريرها فيها .

(ي) تقرير لجنة التوفيق

تراعي لجنة التوفيق في تقريرها بيان ما اذا . وقد تيسر لها أو تعدن عليها الوصول الى اتفاق ، ومسا اذا كانت توصي بفترة توفيق جديدة أو لا توصي بها . ويتباح للمعاه المؤتمر الحصول على تقرير اللجنة .

(ك) التصرف اللازم بشأن تقرير لجنة التوفيق

يكون لتقرير لجنة التوفيق أولوية الترتيب فسي جدول أعمال الهيئة المقدم اليها ، وتراعي هذه الهيئة ، في أي قرار تتخذه بشأن الاقتراح الباعه على وضع تقريرين

٣- لأغراض هذا النظام ، يقدم بعبارة " الأسماء الحائرين المموتين" الأسماء الحائرون الذين يدلون بأصواتهم إيجابا أو سلبا . أما الأسماء الذين يمتنعون عن التصويت فيعتبرون غير مموتين

طريقة التصويت

المادة ٥١

مع مراعاة أحكام المادة ٥٧ ، يموت المجلس سادة برفع الأيدي ، ولكن لأي ممثل أن يطلب التصويت بـسداء الأسماء . ويجرى نداء الأسماء حسب الترتيب الهجائي للأسماء الأسماء ابتداء بالعمو الذي يسحب الرئيس اسمه بالقرعة .

تسجيل التصويت بـسداء الأسماء

المادة ٥٢

يثبت تصويت كل عضو مشترك في التصويت بـسداء الأسماء في المحضر .

القواعد الواجبة الاتباع أثناء التصويت

المادة ٥٣

بعد أن يعلن الرئيس بدء عملية التصويت ، لا يجوز لأي ممثل أن يعترض التصويت إلا لإحارة نقطة نظامية بطريقة

(ن) الاقتراحات المنطوية على إجراء تعديلات في

أحكام هذا القرار الأساسية

يمارس أيضا إلى تطبيق عملية التوفيق بموجب الأحكام والشروط المقررة أعلاه بالنسبة إلى أي اقتراح يدعو السن إبداء ترمية للجمعية العامة وينطوي على إجراء تعديلات في أحكام هذا القرار الأساسية . وتتقرر بأغلبية المؤتمر أو المجلس البسيطة أية مسألة تتعلق بمعرفة ما إذا كان ينبغي اعتبار أحد الأحكام حكما أساسيا بالنسبة إلى أغراض هذه الفقرة .

تاسعا - التصويت

حقوق التصويت

المادة ٤٩

يكون لكل عضو في المجلس صوت واحد .

الأغلبية المطلوبة ومعنى عبارة "الأسماء

الحائرين المموتين"

المادة ٥٠

١- يتخذ المجلس قراراته بأغلبية الأسماء الحائرين المموتين .

من حيث المفهوم عن الاقتراح الأصلي ، ثم على التعديل الأول منه بعدا . وهكذا دواليك حتى تطرح جميع التعديلات للتصويت . إلا أنه يجبها يكون اعتماد تعديل ما منظويها بالضرورة على رفق تعديل آخر ، فإن هذا التعديل الآخر لا يطرح للتصويت . وإذا اعتمد تعديل واحد أو أكثر ، يطرح الاقتراح بسيفته المعدلة للتصويت . وإذا لم يعتمده أي تعديل ، يطرح الاقتراح بسيفته الأصلية للتصويت .

٢- يعتبر أي اقتراح تعديلا لاقتراح آخر إذا انطوى على إضافة إلى هذا الاقتراح الآخر أو على حذف منه أو على تغيير جزء منه .

التصويت على الاقتراحات

المادة ٥١

١- إذا قدم اقتراحان أو أكثر في مسألة واحدة ، يجرى التصويت على الاقتراحات حسب ترتيبها تقديمها ، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك . وللمجلس ، بعد التصويت على أي اقتراح منها ، أن يقرر ما إذا كان سيتموت على الاقتراح الذي يليه في الترتيب .

٢- إلا أن أي اقتراح بعدم البت في مفهوم هذه الاقتراحات يعتبر مسألة سابقة ويطرح للتصويت قبلها .

إجراء التصويت . وللرئيس أن يباذن للاعفاء بتعديل تصويتهما أما قبل التصويت أو بعده ، إلا عندما يكون التصويت بالاقتراح السري . وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به لتعديل التصويت . ولا يجوز للرئيس أن يباذن لمصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه .

تجزئة الاقتراحات أو التعديلات

المادة ٥٤

لاي مطلق أن يقترح إجراء تصويت مستقل على أجزاء من اقتراح أو من تعديل . وإذا أثير اعتراض على طلب التجزئة يطرح اقتراح التجزئة للتصويت . ولا يسمح بالكلام في اقتراح التجزئة لغير متكلمين ائمين يؤيدانه ومتكلمين ائمين يعارضونه . فإذا قبل اقتراح التجزئة فإن أجزاء الاقتراح أو التعديل التي تعتمد فيما بعد تطرح للتصويت عليها مجتمعة . وإذا رفقت جميع أجزاء منطوق الاقتراح أو التعديل ، يعتبر الاقتراح أو التعديل مرفوقا بمجموعه .

التصويت على التعديلات

المادة ٥٥

١- عند اقتراح تعديل على اقتراح ما ، يجرى التصويت على التعديل أولا . وإذا اقترح تعديلان أو أكثر على اقتراح ما ، فإن المجلس يمتوت أولا على التعديل الأبعد

المادة ٥٩

١- اذا أريد شغل منمبين أو أكثر من المنامب الانتخابية في وقت واحد وبشروط واحدة ، ينتخب المرشحون الذين حصلوا على الأغلبية في الاقتراع الأول .

٢-

٣- اذا كان عدد المرشحين الحاملين على هذه الأغلبية أقل من عدد المنامب المراد شغلها ، تجرى اقتراعات إضافية لشغل المنامب المتبقية ، مع اقتصار كل اقتراع على عدد من المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع الذي سبقه لا يزيد على ضعف عدد المنامب المتبقية . على أنه اذا تعادلت الأصوات بين عدد أكبر من المرشحين غير الفائزين يجرى اقتراع خاص بغية خفض عدد المرشحين إلى العدد المطلوب .

٣-

غير حاسمة ، تجرى اقتراعات غير مقيدة يتم فيها التمرير لأي شخص أو عضو تتوفر فيه شروط الانتخاب . فاذا أجريت ثلاثة من هذه الاقتراعات غير المقيدة دون أن تسفر عن نتيجة حاسمة ، تقصر الاقتراعات الثلاثة التي تليها (مع مراعاة الاستثناء في الحالة الشبيهة بحالة تعادل الأصوات الواردة ذكرها في نهاية الفقرة السالفة من هذه المسادة) على عدد من المرشحين الذي حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في حالة اقتراع غير مقيد لا يزيد على ضعف عدد المنامب المتبقية .

٤-

تكون الاقتراعات الخاصة التالية غير مقيدة ، وهلم جرا ، حتى يتم شغل كل المنامب .

الانتخابات

المادة ٥٧

تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري ما لم يقرر المجلس غير ذلك .

المادة ٥٨

١-

اذا أريد انتخاب شخص واحد أو عضو واحد فقط ولم يحصل أي مرشح في الاقتراع الأول على الأغلبية اللازمة ، يجرى اقتراع ثان يقتصر على المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات . فاذا انقسمت الأصوات بالتساوي في الاقتراع الثاني ، يفصل الرئيس بين هذين المرشحين بالقرعة .

٢-

في حالة تعادل الأصوات في الاقتراع الأول بين المرشحين الحاملين على ثاني أكبر عدد من الأصوات ، يجرى اقتراع خاص بغية خفض عدد المرشحين إلى اثنين . وفي حالة تعادل الأصوات بين ثلاثة مرشحين أو أربعة حصلوا على أكبر عدد من الأصوات ، يجرى اقتراع ثان ، فاذا تعادلت الأصوات بين أكثر من مرشحين ، يخفض العدد إلى اثنين بالقرعة ، ثم يواصل الاقتراع القاسم عليهما ، وفقاً للفقرة السابقة .

- ٢- يقوم رؤساء اللجان أو الفرق العاملة ،
بموافقة لجانهم أو فرقهم العاملة بتسمية أعضاء اللجان
الفرعية والفرقة الفرعية التابعة للفرق العاملة .
- ٣- تنطبق أحكام المواد من ٢٣ إلى ٤٧
والمواد من ٤٩ إلى ٦٠ من هذا النظام الداخلي على سير
أعمال اللجان والفرق العاملة وما تشهته هذه من لجان
وفرقة فرعية .

المادة ٦٣

تنتخب كل لجنة من لجان الدورات وكل فرقة عاملة
أعضاء مكتبها ، ما لم يقرر المجلس غير ذلك .

هيئات المجلس الفرعية

المادة ٦٤

- ١- ينشئ المجلس هيئات فرعية وفقا لاحكام
الفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .
- ٢- لكل دولة عضو في المؤتمر ، سواء كانت
معملة في المجلس أو لم تكن ، أن تسمح عموا في أية هيئة
من هيئات المجلس الفرعية . وفي تقرير حجم الهيئات
الفرعية وفي انتخاب أعضائها ، يراعي المجلس المراعاة
التي تامة استمواب أن تضم هذه الهيئات بين أعضائها السدول
التي لها مصلحة خاصة في المواضيع التي تتولاها تلك
الهيئات ، وكذلك الحاجة الى كفاءة التوزيع الجغرافي
العادل .

انقسام الاموات بالتساوي

المادة ٦٠

اذا انقسمت الاموات بالتساوي في تصويت على مسألة
فيس انتخابية ، يعتبر الاقتراح مرفوضا .

عاشرا - لجان الدورات وفرقها العاملة
وهيئات المجلس الفرعية

المادة ٦١

للمجلس أن ينشئ من لجان الدورات والفرق العاملة
والهيئات الفرعية ما هو ضروري لأدائه وطاقته على نحو
فعال .

لجان الدورات وفرقها العاملة

المادة ٦٢

- ١- للمجلس أن ينشئ ، في كل دورة ، لجانا
وفرقا عاملة من بين أعضائه ، وأن يجيل اليها أية مسائل
مدرجة على جدول أعماله لدراستها وتقديم تقرير عنها .
وما لم يقرر المجلس غير ذلك ، يقوم الرئيس بالتشاور مع
أعضاء المكتب الاخرين وبموافقة المجلس بتسمية أعضاء هذه
اللجان والفرق العاملة .

الترجمة الشفوية من اللغات الأخرى

المادة ٦٧

لاي ممثل أن يتكلم بلغة غير اللغات الرسمية . وفي هذه الحالة يكون عليه هو أن يوفس الترجمة الشفوية اللى احنى اللغات الرسمية . ويكون للمتترجمين الشفويين التابعين للامانة ، لى ترجمتها الى بقية اللغات الرسمية ، أن يستندوا الى تلك الترجمة الشفوية المقدمة باللغة الرسمية الأولى .

لغة الوثائق والقرارات والمقررات

الرسمية الأخرى

المادة ٦٨

تتاح كل وثائق المجلس وقراراته وتوصياته ومقرراته الرسمية الأخرى ، وكذلك تقاريره الى المؤتمر والجمعية العامة باللغات الرسمية .

محاضر الجلسات السرية

المادة ٦٩

توزع على الفور محاضر جلسات المجلس السرية على أعضاء المجلس وأي عضو من أعضاء المؤتمر يشترك في الجلسة . وتتاح لبقية أعضاء المؤتمر اذا قرر المجلس ذلك . وللمجلس أن يقرر نشرها في أي وقت وفي أية أحوال .

٣- تتخذ الهيئات الفرعية النظام الداخلي للمجلس نظاما داخليا لها ، حسبما كان مناسبا ، مع مراعاة ما قد يقرره المجلس من تعديلات في ضوء اقتراحات الهيئات الفرعية المعنية . وتنتخب كل هيئة فرعية أعضائها مكتبها .

٤- لكل هيئة فرعية ، مع مراعاة تاريخ دورات المجلس والبنود التي يحيلها المجلس اليها ، أن تقرر أولوياتها الخاصة ضمن إطار برنامج العمل الذي يقرره المجلس ، وأن تعتمد ، بالتشاور مع الأمين العام للمؤتمس ، الى الاجتماع ، كلما دعت الحاجة الى ذلك .

حادى عشر - اللغات والمحاضر

اللغات الرسمية ولغات العمل

المادة ٦٥

تكون اللغات الاسبانية والانكليزية والروسية والىينية والعربية والفرنسية اللغات الرسمية للمجلس ، وتكون اللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية لغات العمل فيه .

الترجمة الشفوية من اللغات الرسمية

المادة ٦٦

تترجم الكلمات التي تلقى بداية لغة من اللغات الرسمية ترجمة شفوية الى اللغات الرسمية الأخرى .

المادة ٧٣

لدى إنتهاء كل جلسة سرية ، يجوز للمجلس
أو هيئاته الفرعية إصدار بلاغ بواسطة الأمين العام
للمؤتمر .

ثالث عشر - اقتراح إعفاء المؤتمرين الذين

ليسوا أعضاء في المجلس

المادة ٧٤

يحق لأي عضو في المؤتمر أن يشترك في مداولات
المجلس بشأن أي بند من بنود جدول أعماله بهم ذلك المنصوص
بمعة خاصة ، وتكون له جميع الحقوق والامتيازات التي
يتمتع بها عضو المجلس عدا حق التصويت .

المادة ٧٥

يجوز لأي هيئة فرعية أن تدعو أي عضو من أعضاء
المؤتمر ليس عضواً في تلك الهيئة للاشتراك في مداولاتها
بشأن أية مسألة تهم ذلك العضو بمعة خاصة . ولا يكتسب لأي
عضو يدعى على هذا النحو حق الاشتراك في التصويت ولكن له
أن يقدم اقتراحات يجوز أن تطرح للتصويت إذا طلب ذلك أي
عضو من أعضاء تلك الهيئة الفرعية .

القرارات والمقررات الرسمية الأخرى

المادة ٧٠

توزع في أقرب وقت ممكن نصوص ما يمتدده المجلس
ولجانته وهيئاته الفرعية الأخرى من قرارات وتوصيات
ومقررات رسمية أخرى على جميع أعضاء المجلس وبقية
المشاركين في الدورة . ويوزع النسخ المطبوع لهذه
القرارات والتوصيات والمقررات الرسمية الأخرى وكذلك النسخ
المطبوع لتقارير المجلس إلى المؤتمر والجمعية العامة ،
في أقرب وقت ممكن بعد إنتهاء الدورة على جميع أعضاء
المؤتمر ، والوكالات المتضمنة ، والوكالة الدولية للطاقة
الذرية ، والهيئات الحكومية الدولية المشار إليها في
المادة ٧١ .

التسجيلات الموثقة للجلسات

المادة ٧١

تحفظ التسجيلات الموثقة لجلسات المجلس ولجانته لدى
الإمانة وفقاً لما اعتادت الأمم المتحدة إتباعه .

خامس عشر - الجلسات العلنية والسرية

المادة ٧٢

تكون جلسات المجلس ولجان دوراته وفرقه العاملة
وهيئاته الفرعية علمية ما لم تقرر الهيئة المعنية غير
ذلك .

المشار إليها في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، أن تعين ممثلين لعموم الجلسات الملنية للمجلس ولجان دوراته وهيئاته الفرعية بمفصلة مراقبين . ويعد الأمين العام للمؤتمرات ، بين وقت وآخر ، وبالتعاون مع مكتب المجلس قائمة بهذه المنظمات كي يقرها المجلس . وبناء على دعوة رئيس المجلس أو رئيس الهيئات الفرعية المعنية ، كما يكون الحال ، يجوز للمنظمات غير الحكومية الادلاء ببيانات شفوية عن المسائل الداخلة في نطاق أنشطتها .

٢- تتم الامانة على أعضاء المجلس والهيئات الفرعية المعنية البيانات المكتوبة التي تقدمها الهيئات غير الحكومية المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه ، وتكون ذات صلة بالبنود المدرجة في جدول أعمال المجلس أو هيئاته الفرعية .

سادس عشر - تعديلات النظام الداخلي ووقف العمل بإحكامه

المادة ٧٨

مع مراعاة أحكام المادتين ٧٩ و٨٠ ، يجوز للمجلس أن يعدل المواد المدرجة في الفروع من "أولاً" الى "تاسعاً" وفي الفروع "سابعاً" وفي الفروع من "تاسعاً" الى "سادس عشر" من هذا النظام الداخلي أو وقف العمل بإحكامها .

رابع عشر - اشتراك الوكالات المتخزمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية

المادة ٧٦

١- يجوز للمخلي الوكالات المتخزمة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والهيئات الحكومية الدولية المعار إليها في الفقرتين ١٨ و١٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) والتي يسميها المؤتمر أو المجلس لهذا الغرض أن يشارك في مداوات المجلس وهيئاته الفرعية بدعوة من رئيس المجلس أو رئيس الهيئات الفرعية المعنية ، كما يكون الحال ، بشأن المسائل الداخلة في نطاق أنشطتها .

٢- تتم الامانة على أعضاء المجلس أو الهيئة الفرعية المعنية البيانات المكتوبة التي تقدمها الوكالات المتخزمة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والهيئات الحكومية الدولية المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه ، والتي تشمل بنود جدول أعمال المجلس أو هيئاته الفرعية .

خامس عشر - مراقبو المنظمات غير الحكومية

المادة ٧٧

١- يجوز للمنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل التجارة بحد ذاتها ومن حيث علاقتها بالتنمية ،

الحواشي (تابع)الحاشية رقم ١ (تابع)

الدورة السابعة والعشرون والملحق رقم ١٥ (A/8715/Rev.1) ، الجزء الأول ، المرفق الأول ، قرارات أخرى .
والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15) ، الجزء الثاني ، بآء - القرارات والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الملحق رقم ١٥ (A/41/15) ، الجزء الثاني ، ألف - القرارات) . وتتضمن أيضا هذه الطبعة المعدلة للنظام الداخلي عددا من التغييرات التحريرية الطفيفة . وهو يحل محل النص الوارد في الوثيقة TD/B/16/Rev.3 وأي تنقيح أو تعديل أو تمويل مصدر بهأته .

(٢)

اتفق مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والحلثين على أن من المستوب أن يحدد المجلس ، قبل نهاية كل دورة عادية ، الفسخ الذي سيتم انتخابه رئيسا في دورته العادية التالية ، من أجل تمكين المجلس المعني من الاثتراك بمففة استشارية في الاعمال التحضيرية للدورة العادية التي سيعمل فيها رئيسا . ومع ذلك ، اذا ثبت أن من المستحيل تعيين رئيس في ذلك الوقت ، يمكن القيام بذلك فيما بعد عن طريق إجراء مشاورات .

(٣)

تنس هاتان المادتان على ما يلي :

اللائحة المالية والنظام الماليللأمم المتحدة

المادة الخامسة عشرة - القرارات التي تترتب

عليها نفاقات

المادة ١٢ - ١ : لا يجوز لأي مجلس

أو لجنة أو هيئة مختمة أخرى اتخاذ قرار تترتب

المادة ٧٩

لا يجوز تعديل المواد المشار إليها في المادة ٧٨ إلا بعد أن يتلقى المجلس تقريرا عن التعديل المقترح مسن لجنة أو فرقة عاملة تابعة للمجلس ومنشأة لهذا الغرض .

المادة ٨٠

للمجلس أن يوقف العمل بأحكام المواد المشار إليها في المادة ٧٨ شريطة أن يعطى إشمارا باقتراح الوقف قبل موعد الوقف بأربع وعشرين ساعة . ويجوز صرف النظر عن ضرورة الإشعار اذا لم يعارض ذلك أي من الاعضاء .

الحواشي

(١)

اعتد المجلس ، بقراره ١ (د - ١) المؤرخ في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٦٥ ، نظامه الداخلي (TD/B/16) . وقام المجلس ، أثناء دورته الخامسة ، في جلسته ١٨٩ المعقودة في ٧ شباط/فبراير ١٩٦٩ أثناء دورته الثانية عشرة ، في جلسته ٢٢٩ المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ أثناء دورته السادسة والعشرين ، في جلسته ٦٥٢ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وأثناء دورته الخامسة والثلاثين ، في جلسته ٦٩٩ المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بتدقيق هذا النظام (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٦ (A/7616) ، الجزء الأول ، المرفق الأول ، قرارات أخرى . والوثائق الرسمية للجمعية العامة ،

المرفق الاول

تعاقب المجموعات في انتخاب

رئيس المجلس ومقره

- اعتبارا من اول دورة عادية في عام ١٩٨٠ ، تتباعد
الصيغة التالية لتعاقب المجموعات في انتخاب رئيس
المجلس ، حسب السلسلة الدورية للدورات العادية :
الدول الاعضاء في المجموعة دال ؛
الدول الافريقية الاعضاء في المجموعة الف ؛
الدول الاعضاء في المجموعة بباء ؛
الدول الاسيوية ويوغوسلافيا ، الاعضاء فسي
المجموعة الف ؛
الدول الاعضاء في المجموعة جيم ؛
الدول الاعضاء في المجموعة بباء .

- واعتبارا من اول دورة عادية في عام ١٩٨٠ ، تتباعد
الصيغة التالية لتعاقب المجموعات في انتخاب مقرر
المجلس ، حسب السلسلة الدورية للدورات العادية :
الدول الافريقية الاعضاء في المجموعة الف ؛
الدول الاعضاء في المجموعة دال ؛
الدول الاعضاء في المجموعة جيم ؛
الدول الاسيوية ويوغوسلافيا ، الاعضاء فسي
المجموعة الف ؛
الدول الاعضاء في المجموعة بباء .

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم ٣ (تابع)

- عليه نفقات إلا إذا كان معروفا عليهم تقرير من
الامين العام عن الآثار الادارية والمالية التي
تتربى على الاقتراح .
المادة ١٣ - ٣ : في الحالة التي يرمى
فيها الامين العام أنه لا يمكن إنفاق المبلغ
المقترح من الاعتمادات القائمة ، لا يتم إنفاقه
إلى أن ترصد الجمعية العامة الاعتمادات اللازمة ،
ما لم يشهد الامين العام بيان بالامكان اتخاذ
الترتيبات لذلك بموجب أحكام قرار الجمعية العامة
المتعلق بالنفقات غير المتوقعة والامتناعية .
(٤) نس هذه المادة مطبق لنمو الفقرة ٢١ مسن
قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .

المرفق الخامس

تحسين الأجهزة المؤسسية وطرق العمل (1)

١- لقد رأى المجلس ، في فوه التجربرية المكتسبة في السنوات الأربع السابقة ، ان ثمة ما يبسرر استراتيج الأجهزة المؤسسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وطرق عمله . وقد اضطلع المجلس بهذا الاستعراض في إطار قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤ ويعرض تحقيق الهدف المسام وهو تعزيز قدرة الازونكتاد على بلوغ النتائج الايجابية .

٢- وسلم المجلس بان مهمة التفاوض ، بما

فيها استقامة الحلول والتشاور بشأنها والاتفاق عليها ، عملية واحدة . ولاحظ انه نظرا لكون الازونكتاد قد انشسه قبل أربع سنوات ، تم بكثير من التفصيل ، استقامة عدد كبير من المشاكل ، وان ذلك قد اظهر الحاجة الى إيجاد حلول ملموسة لهذه المشاكل . وردد وجهة نظره بان التوصل الى الحلول كان ولا يزال الهدف الرئيسي للازونكتاد . وفي حين ان لا معيد عن اختلاف اجراءات التوصل الى الحلول ، فقد رحب المجلس بحقيقة ان عملية الاستقامة والتشاور فسي الاونكتاد ، فيما يتعلق ببعض المشاكل ، سبق ان أسفرت عن رغبة لدى الحكومات في تأكيد التويميات المتفق عليها وفي المدخول ، في بعض الحالات ، في معاومات تؤدي الى "اعتماد مكوك قانونية متعددة الاطراف" (ب) .

٣- وحث المجلس على العمل بقوة على متابعة

البحث عن حلول لمشاكل التجارة الدولية بقية الامراع وفي

ولا يجوز في أي دورة عادية ، إنتخاب ممثل دول أعضاء في أي فئة من الفئات الخمس المذكورة أعلاه لمنمبسي الرئيس والمقرر معا . وفي الدورات العادية التي ينتمبسي فيها الرئيس والمقرر كلاهما ، وفقا لنظام التعااقبى اللقائم ، الى نفس المجموعة ، تؤجل تلك المجموعة تقديسهم مرشحها لمنمب المقرر ، وتقبل المجموعة التي تليها فسي الترتيب منمب المقرر .

٧- ومن المرغوب فيه أن تتيح مسدة دورات المؤتمر أقمصر بحيث يتبقى ضمن حدود ثلاثة أسابيع أو أربعة . وينبغي له أن يركز على المواضيع ذات الأهمية الأساسية كى يحتلج الوزراء للحضور وأن يقم أعماله ، قدر الامكان ، على المواضيع المهمة للتسوية أو التى تمس حاجة الى مزيد من التوجيهات بها . وينبغي وضع هذه الاعتبارات فى الحسابان عند إعداد جدول الأعمال الذى لا بد من أن يكون إعداده فى أى حال ، على أساس المقامسات التصفيرية فى الأجهزة الدائمة .

٨- وقد يكون عقد اجتماع تصفييري قميصر ذا فائدة لمعالجة كافة المسائل التنظيمية والشكلية ، بما فيها الانتخابات .

مجلس التجارة والتنمية

٩- فى الوقت الذى لا تكون فيه اجدى دورات المؤتمر معقودة ، يكون المجلس مخولا ، وبالتالى مدموا ، للاطلاع اضطلاعا تاما بالوظائف الداخلة فى اختصاص المؤتمر ، وفقا للفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) وقرار المجلس ١٩ (د - ٢) .

١٠- وينبغي للمجلس أن يعقد فى المساعدة دورة عادية واحدة فى السنة . وينبغي للمجلس ، من أجل تمزيين فعالية أجهزة الاونكتاد ، أن يكرس نفسه على نحو مترايين لتطوير الحلول المتفق عليها . وللمجلس أن ينظر فى عقسد دورات على مستوى سياسى رفيع للنظر فى المسائل الاكبرى

التنمية الاقتصادية . وأعرب عن اعتقاده ، فى هذا الصدد ، بأن محاولات الاونكتاد ستبقى ذات فائدة فى التأثير على كافة الحكومات الاعضاء لإتباع سياسات تنسجم مع متطلبات التجارة والتنمية .

٤- ويرى المجلس أن الأجهزة المؤسسية للاونكتاد وطرق عمله يجب أن تبقى قيد الاستمرار فى ضوء فعالية هذا القرار .

أجهزة الاونكتاد

٥- ينبغي للمؤتمر والمجلس واللجان الرئيسية والهيئات الفرعية أن تشكل معا شركة مترابطة ، تدمجها داخلها عملية التعاون والتشاور الهادفة والمستوية والمشاركة بين الحكومات داخل املر الاونكتاد ، بغية التوصل الى مدى أبعد من الاتفاق بشأن المشاكل المعروضة عليه .

دورات المؤتمر المقبلة

٦- كلما كانت الأجهزة الدائمة أفعل فى تنفيذ العملية السالفة الذكر ، تمكن المؤتمر من التركيز على مهامه المبيطة فى الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، وخاصة على استعراض التطورات الاكبر والاتجاهات الطويلة الاجل ، وعلى العمل وفقا لمسا تقدمه له الأجهزة الدائمة من توميات وعلى إرساء مبادئه توجيهية جديدة لأعمال الأجهزة الدائمة فى السنوات التالية .

لجان المجلس الرئيسية

١٤- يجب أن تجتمع اللجان الرئيسية عادة مرة في السنة* ، وذلك قبل دورة المجلس بوقت يكفي لأن تعقد الحكومات بإمعان في توصيات اللجنة قبل أن يجتمع المجلس ، مع العلم بأن دورة لجنة النقل البحري ينبغي أن تعقد عادة في وقت لا يسبق شهر آذار/مارس من كل عام . ولا ينبغي أن تتجاوز مدة دورات اللجنة في العادة اسبوعين .

١٥- وينبغي أن تسمح ولاية لجنة الممنوعات ولجنة الموارد غير المنطوية والتمويل المتصل بالتجارة ونظامهما الداخلي على نسق ولاية لجنتي المجلس الرئيسيتين الاخرتين ونظامهما الداخلي كي يتسنى لهما أن تتشقا ، دون

* قام مجلس التجارة والتنمية ، في الجزء الاول من دورته الثانية عشرة ، بتعديل النظام الداخلي للجان الرئيسية بحيث أصبح ينص على أن تنعقد تلك اللجان عادة مرة في دورة عادية ما بين أي دورتين للمؤتمر ، وذلك عملاً بالتوصية الواردة في الفقرة ١١ (١) من قرار المؤتمر ٨٠ (د - ٣) . وأكد مجلس التجارة والتنمية من جديد ، في الجزء الاول من دورته الرابعة والثلاثين ، في قراره ٣٥٢ (د - ٣٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، قراره بأن تعقد اللجان الرئيسية عادة دورتين عاديتين بين دورات المؤتمر . وينبغي أن تكون المدة العادية لهاتين الدورتين سبعة أيام عمل .

أهمية ؛ ومن الضروري احكام الاعداد سلغنا لمثل هذه الدورات .

١١- ويرى المجلس أنه عندما يطلب خمسة من اعضاء الاونكتاد عقد دورة استثنائية للمجلس وفقلا للفقرة ٢ من المادة ٤ من النظام الداخلي ، يجب أن تعقد مثل هذه الدورة الاستثنائية خلال أقل الممد الممنوع عليها في الفقرة ٢ من المادة ٤ والمادة ٦ من النظام الداخلي .

١٢- وعندما يبحث المجلس أو اللجان مسألة تهم بصفة خاصة دولة عموا معينة ، سواء كانت عموا في المجلس أو في اللجنة المعنية أو لم تكن ، ينبغي أن تمنح تلك الدولة جميع التسهيلات للاشتراك في المناقشات على جميع المستويات ، وأن يجرى التشاور معها على جميع المستويات ، وفقا لاحكام الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٩٥ (د - ١٩) واحكام المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس . ولا داعي لتغيير تكوين واختصاصات المجلس أو اللجان في هذا المصد .

١٣- وينبغي للجان دورات المجلس ، أن تتم إنشاؤها ، أن تركز عملها على النظر في التوصيات التي تجرى مياقتها في اللجان الرئيسية ، وعلى تسوية الخلافات التي تثار في اللجان .

ومن المستصوب ألا توفر المحاضر الموجزة إلا للجلسات العامة للمجلس واللجان الرئيسية *

الامانة

١٩- ينبغي للأمين العام للاونكتاد أن يتخذ المبادرة اللازمة في جميع مراحل المناقشات والمفاوضات وأن يكون مهتمًا فيها تمهيدًا محاسبيًا .

٢٠- وينبغي ، في استعراض فعالية الترتيبات

المؤسسية للاونكتاد (المؤتمر ، والمجلس ، والهيئات الفرعية ، والامانة) ، أن ينظر في مسألة تعيين نائب كفي يتمكن الأمين العام للاونكتاد من تركيز اهتمامه على المسائل الموضوعية ، بها فيها المهارات مع الحكومات لحفر إرادتها السياسية .

٢١- وإن من شأن زيادة تكثيف الاتصالات الأمين

العام للاونكتاد بالبلدان ، وبمختلف مجموعات البلدان ، أن تؤدي إلى زيادة فعالية الأجهزة الدائمة .

* قرر مجلس التجارة والتنمية في مقره ٢٠٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، أن يستفيد من ذلك الوقت عن المحاضر الموجزة لجلساته اعتبارًا من ذلك الوقت عن المحاضر الموجزة لجلساته العامة .

موافقة أخرى من المجلس ، أفرقة حكومية دولية تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصها . وتقدم هذه الأفرقة تقاريرها إلى اللجان اللتين تقومان باستعراضها وتقديم التوصيات على أساس أعمالها التي تتسم بطابع التخصص .

العلاقات بين الأونكتاد والغات

١٦- ينبغي للأمين العام للاونكتاد أن يقوم ، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، ومن أجل تيسير الانضمام المتواتم لأنشطة الأونكتاد والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، ولتفادي تكامل نتائج هذه الأنشطة ، بالاتصال والتشاور على نحو منتظم مع المدير العام للغات ، لمقارنة برامج العمل الرامنة والمخططة كي يتم ، كلما أمكن ذلك ، تجنب الأزدواجية واستقواء مزيد من الامكانيات للعمل المشترك أو المنسق بين الأونكتاد والغات .

١٧- وينبغي أن تبقى الدول الاعضاء على بينة

من هذه المشاورات كي تعطي من التوجيهات ما قد يبسند ضروريًا .

الوثائق

١٨- ينبغي أن تكون جميع الوثائق المتضمنة معلومات أساسية مختصرة وأن يتم إنجازها وإرسالها إلى جميع حكومات الدول الاعضاء قبل مواعيد الاجتماعات التي تنتظر فيها بما لا يقل عن ستة أسابيع .

حواشي المرفق الثاني

- (١) قرار المجلس ٤٥ (د - ٧) المؤرخ فسي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ . وقد أرفق نومه بالنظام الداخلي للمجلس عملاً بالقرار الذي اتخذته في جلسته ١٨٩ المعقودة في ٧ شباط/فبراير ١٩٦٩ .
- (ب) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، الفقرة ٣ (هـ) .
- (ج) للاطلاع على مشروع القرار ، انظر قرار المجلس ٤٤ (د - ٧) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ .

٢٢- علاوة على أحكام قرار المؤتمر ١٦ (د - ٢) ، فإن الأمين العام للاونكتاد مخول لاتخاذ الترتيبات لإجراء مشاورات حكومية دولية في ميدان السلع الأساسية بعد أن يكون قد وضع في اعتباره وجهات نظر أية مجموعة من مجموعات السلع الأساسية المعنية وتساور مسع الحكومات المعنية ، ومن إنجاز ما يلزم من عمل تكميلي .

٢٣- والأمين العام للاونكتاد مخول ، بموافقة رئيس المجلس أو رئيس أي من هيئات الفرعية ، أو بطالب منه ، أن يغير موعد الاجتماعات كلما ارتشى أن ذلك فسي مملحة أعمال المنظمة .

٢٤- وعلاوة على ذلك ، ينبغي استعراض أنشطة الاونكتاد الاعلامية وذلك لاقامة اتصال أوثق بين أمانه الاونكتاد وحكومات الدول الاعضاء ، ولكي يتأتى للحكومات والرأي العام فهم أفضل للمفاكل التي يعالجها الاونكتاد .

٢٥- وبما أن جنيف هي مقر الاونكتاد ، ينبغي أن تعقد جميع اجتماعات المجلس وهيئاته عادة في قسم الأمم .

العلاقة بين الاونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

٢٦- يوصي المجلس الجمعية العامة بأن تسمي الاونكتاد منظمة مشتركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ج)

الجلسة العامة ١٧٢
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨

- ٢- تكون أهداف المنظمة ومقاصدها متفقة مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه .
- ٣- تتعهد المنظمة بدعم أعمال الأونكتساد وبالمساعدة على معرفة مبادئه وأنشطته ، وفقا لأهدافها ومقاصدها وطبيعة ومجال اختصاصها وأنشطتها .
- ٤- تكون المنظمة ذات مكانة معترف بها وتكون ممثلة لنسبة كبيرة من الأقاليم الذين يشملهم الميدان الذي تعمل فيه بالدات . وللوفاء بهذا الشرط ، يجوز لمجموعة من المنظمات أن تمثلها لجنة مشتركة أو أية هيئة أخرى مأذون لها بإجراء مشاورات باسم المجموعة بكاملها . على أن يكون مفهوما أنه إذا ظهر رأي أقلية بشأن نقطة معينة داخل لجنة الاتصال هذه ، يقدم هذا الرأي إلى الأونكتساد جنبا إلى جنب مع رأي الأغلبية .
- ٥- يكون للمنظمة مقر ويكون لها موظف تنفيذي . ويكون لها مؤتمر أو جمعية تأسيسية أو غير ذلك من هيئات رسم السياسة . وتقوم المنظمة ، عند تقدير طلبها بموجب المادة ٧٧ ، بحكم اسم موظفيها التنفيذي ، أو اسم ممثلها المفوض الذي يكون مسؤولا عن الإبقاء على الاتصال مع الأمين العام للأونكتساد .
- ٦- تكون المنظمة مخولة للتكلم باسم أعمالها عن طريق ممثلها المفوضين . وتقدم الأدلة على هذا التخويل عند الطلب .

- المرئوق الحال
- إتخاذ الترتيبات لإشراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١)
- أولا - المعايير الواجب تطبيقها في وضع قائمة المنظمات غير الحكومية المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية
- ١- تكون المنظمة معدية بمسائل التجارة بحدد ذاتها ومن حيث علاقتها بالتنمية . وتقدم المنظمة في هذا الصدد ، الأدلة اللازمة على أنها معدية بالمسائل الواقعة ضمن حدود الوظائف الأيالة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتساد) بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ .
 - ٢- يستشهد الأمين العام للمؤتمر والمكتب والمجلس ، في المنظر في أي طلب مقدم من أية منظمة غير حكومية بموجب أحكام المادة ٧٧ من النظام الداخلي ، بمجرد أن ترتيبات العلاقات ينبغي أن تتخذ ، من ناحية ، لغرض تمكين المجلس أو هيئاته الفرعية أو كليهما من الحصول على المعلومات أو المشورة من المنظمات التي تتمتع بصفة خاصة باختصاص في المواضيع التي تتخذ بشأنها إجراءات العلاقات ، ومن ناحية أخرى ، لتمكين المنظمات التي تمثل عناصر هامة من الرأي العام من التعبير عن آرائها . ولذا فإن إشراك كل منظمة من المنظمات في أنشطة الأونكتساد ينبغي ألا يتعلق إلا بالمواضع التي تتمتع تلك المنظمة بصفة خاصة باختصاص فيها أو التي لها فيها مصلحة خاصة .

تتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس ، في جلسات المجلس ، والحقوق المنصوص عليها في المادة ٧٨ من النظام الداخلي للجان ، في جلسات جميع اللجان (وتعرف باسم المنظمات الداخلة في الفئة العامة) ؛

(ب) والمنظمات التي تتمتع بمفزة خاصة باختصاص في مسائل محددة تقع ضمن اختصاص لجنة أو لجنيتين أو فمن اختصاص المجلس نفسه والتي تعنى بتلك المسائل ، والتي لذلك ، تتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المادة ٧٨ من النظام الداخلي للجان المعنية ، وبالحقوق المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس عندما تكون هذه المسائل بالذات قيد نظر المجلس (وتعرف باسم المنظمات الداخلة في الفئة الخاصة) .

ثانيا - الاجراءات التي يجب ان يطبقها المجلس في ادائه وظائفه بموجب المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

١- يجتمع المجلس بناء على تسمية الامين العام للاونكتاد كلما وجب النظر في المسائل الواقعة في حدود احكام المادة ٧٧ . ويقوم الامين العام للاونكتاد أيضا ، كلما أمكن ذلك ، بالتشاور مع أعضاء المجلس بواسطة البريد .

٢- ينظر المجلس في الطلبات المقدمة اليه الامين العام للاونكتاد من المنظمات غير الحكومية وكذلك في المحركات التوفيقية وغيرها من الوثائق التي تكون المنظمات قد أرفقتها بطلباتها . وفي هذا المدد ، تراعى

٨- تكون المنظمة دولية في هيكلها ، ويمارس أعمالها حقوق التصويت بشأن سياسات المنظمات الدولية أو أعمالها . ولاقران المادة ٧٧ ، تعتبر أية منظمة غير قائمة على أساس اتفاق حكومي دولي منظمة غير حكومية .

٩- أي منظمة دولية عضو في لجنة أو في مجموعة مكونة من منظمات دولية سبق أن فهمتها القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ لا تندرج عادة في القائمة .

١٠- يفتح الامين العام للاونكتاد ومكتب المجلس في اعتبارهما ، لدى النظر في إدراج أية منظمة غير حكومية في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ ، ما اذا كان ميدان نشاط المنظمة كله أو معظمه ، يدخل ضمن ميدان إحدى الوكالات المتضمنة أو إحدى المنظمات الحكومية الدولية المشار إليها في الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .

١١- تراعى ، في إدراج إحدى المنظمات غير الحكومية في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ ، طبيعة أنشطتها ومجالها والمساعدة التي يمكن توقعها من الاونكتاد في أداء الوظائف المبيحة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .

١٢- يقوم المجلس ، لدى وضع القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ ، بالتمييز بين ما يلي :

(١) المنظمات التي تمارس أعمالا في معظم أنشطة المجلس ولها مصلحة أساسية فيها والتي ، لذلك ،

- ١- توزيع ما يراه الأمين العام للاورنكتاد مناسبة من وثائق المجلس وهيئاته الفرعية .
 - ٢- القدرة على الاطلاع على الوثائق المتفقية للاورنكتاد ، والاطلاع ، على نحو دوري ، على ما يعتبر مناسباً من المواد الاعلامية الاخرى المتعلقة بانشطة الاورنكتاد .
 - ٣- اتخاذ الترتيبات لإجراء مباحثات غير رسمية حول المسائل التي تهم المجموعات أو المنظمات بمفئة خاصة .
- خامساً - تطبيق المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٧٨ من النظام الداخلي للجان المجلس لأغراض تطبيق المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٧٨ من النظام الداخلي للجان المجلس لا تعد إلا المنظمات غير الحكومية المقبولة في أي من الفئتين العامة والخاصة المنصوص عليهما في الفقرة ١٢ من الجزء "أولاً" أعلاه ، منظمات مدرجة في القائمة المشار إليها في هاتين المادتين ، ولها أن تتمتع بالحقوق المنصوص عليها فيها .

الجلسة العامة ١٧٢
٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨

حاقية المرفق الثالث

- (١) مقرر المجلس ٤٢ (د - ٧) المؤرخ فسي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، الذي استعين به عن مقرر المجلس ١٤ (د - ٢) المؤرخ فسي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ .

المراجعة الراجعة التوسيمات والمذكرات التوضيحية المقدمة من الأمين العام بشأن كل طلب من الطلبات .

- ٣- يقوم المجلس بعد ذلك ، على أساس الوثائق المقدمة بموجب الفقرة ٢ أعلاه وعلى أساس معايير اقامة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ، بإسداء المشورة السن الأمين العام للاورنكتاد وبشأن تقرير المنظمات التي يجب أن تدرج في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ . وعند الاقتضاء تدرج المسألة للتصويت وبيت فيها بأغلبية أصوات أعضاء المجلس الحاضرين المموتين . وتعتبر نهائية أية تسمية تصدر عن المجلس بعدم إدراج أية منظمة غير حكومية في القائمة .

خامساً - ترتيبات ربط المنظمات الوطنية غير الحكومية

بأنشطة الاورنكتاد (السجل)

للأمين العام للاورنكتاد أن يدرج المنظمات غير الحكومية المعترف بها والتي يرى أن بإمكانها أن تساهم مساهمة كبيرة في أعمال الاورنكتاد ، في سجل يستحدث لهذا الغرض . ويخضع تسجيل أية منظمة وطنية لهيئات وارات تعقد سلفاً مع الدولة المعن المعبية .

رابعاً - علاقات الامانة مع المنظمات غير الحكومية

يؤذن للأمين العام للاورنكتاد في حدود ما لديه من وسائل ، أن يعرض على المنظمات غير الحكومية المدرجة في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ (أي المنظمات غير الحكومية الداخلة في الفئتين العامة والخاصة) وعلى المنظمات غير الحكومية المدرجة في السجل المشار اليه في الجزء "الخامس" أعلاه ، التسهيلات التالية :

السياسات اللازمة وتنفيذها ، في تحقيق مساهمة التجارة الدولية مساهمة تامة في النمو الاقتصادي السريع في البلدان النامية .

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن سير المؤسسات الدولية القائمة قد يحثه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذي اعترف بمساهماتها ومحدودية إمكاناتها على السواء في معالجة جميع مشاكل التجارة ومشاكل الانهيار المتتالية بها .

وإذ تعتقد أن على جميع الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعوي أنجع الاستفادة مسن المؤسسات والاتفاقات التي تكون أو قد تصبح أعمق أو أطر أفا فيها ،

وإقتناعا منها بضرورة القيام ، في الوقت ذاته ، باستعراض آخر للمؤسسات القائمة والمزمنة في ضوء التجربة المكتسبة بشأن أعمالها وأنشطتها ،

وإذ تحيط علما بالرغبة المنتشرة بين البلدان النامية في قيام منظمة عامة للتجارة ،

وإذ تدرك ضرورة إيجاد المزيد من الترتيبات المؤسسية لمواصلة العمل الذي استهله المؤتمر ولتفقيده توميئاته ومقرراته ،

تذييل

جعل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
هيئة تابعة للجمعية العامة

قرار الجمعية العامة 1995 (د - 19) المؤرخ
في 20 كانون الأول/ديسمبر 1974 ، بميثاقه
المعدلة بقرار الجمعية العامة 2904 (د - 27)
المؤرخ في 21 أيلول/سبتمبر 1972 وقراراتها
1423/21 المؤرخ في 29 أيلول/سبتمبر 1971
و 2311 بـ المؤرخ في 21 كانون الأول/ديسمبر
1971 ، وقراراتها 2324 المؤرخ في 4 تشرين
الأول/أكتوبر 1979

إن الجمعية العامة ،

إقتناعا منها بضرورة بذل الجهود الدائمية لرفع مستويات المعيشة في جميع البلدان ولتعميل النمو الاقتصادي في البلدان النامية ،

وإذ ترى أن التجارة الدولية أداة هامة بالنسبة إلى الانهيار الاقتصادي ،

وإذ تدرك أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد أتاح فرمة فريدة لإجراء استعراض شامل لمساكن التجارة بعد ذاتها ومن حيث علاقتها بالانهيار الاقتصادي ، ولا سيما المشاكل التي تهم البلدان النامية ،

وإقتناعا منها بضرورة إيجاد الترتيبات المتطويرة الكافية الفعالة ، للنجاح ، عن طريق وضع

- (ب) وضع المبادئ والسياسات المنظمة للتجارة الدولية ولمشاكل الانماء الاقتصادي المتعلقة بها ؛
- (ج) إبداء الاقتراحات اللازمة لتطبيق المبادئ والسياسات المذكورة ، وإتخاذ ما قد يلزم لهذه الغاية من الخطوات الأخرى الداخلة في اختصاصه ، مع مراعاة تفاوت النظم الاقتصادية والمراحل النمائية ؛
- (د) القيام ، عامة ، باستعراض وتسهيل تنسيق نشاطات المؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في ميدان التجارة الدولية ومشاكل الانماء الاقتصادي المتعلقة بها ، والتعاون في هذا الصدد مع الجمعية السامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمساعدتها على الاضطلاع بمسؤوليات التنسيق المترتبة عليها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ؛
- (هـ) المشروع ، بالتعاون عند اللزوم مع هيئات الأمم المتحدة المختصة ، في إتخاذ التدابير اللازمة للتعاون بشأن عقد وإقرار المكوك القانونية المتعددة الأطراف في ميدان التجارة مع إيلاء المراعاة الحقة لهي كفاية أجهزة التفويض القائمة ومع تفادي أي إزدواج مع انتمائها ؛
- (و) عرض خدماته باعتباره مركزا لتنسيق سياسات الحكومات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية في ميدان التجارة ونواحي الانماء المتعلقة بها ، وذلك عملا بالمادة 1 من الميثاق ؛
- (ز) معالجة أية أمور أخرى تكون داخلة في نطاق اختصاصه .

أولا

تقرر جعل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هيئة تابعة للجمعية العامة وفقا للاحكام المقررة في الجزء "ثانيا" الوارد أدناه ؛

عانيا

1- يتالف أعماء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (المشار اليه فيما بعد بتعبير المؤتمر) من تلك الدول التي تكون أعماء في الأمم المتحدة أو أعماء في الوكالات المتخصصة أو الوكالة الدولية للملاحة اللدنية .

2- يعمد المؤتمر عادة على فترات لا تتجاوز السنوات الستة . وتقوم الجمعية العامة بتحديد زمان دورات المؤتمر ومكانها مع مراعاة توصيات المؤتمر أو مجلس التجارة والانماء المنشأ بموجب الفقرة 4 أدناه .

3- يتولى المؤتمر الوظائف الرئيسية التالية :

(1) تعزير التجارة الدولية ، ولا سيما لتسهيل الانماء الاقتصادي ، وخاصة التجارة بين البلدان ذات المراحل النمائية المتفاوتة ، وبين البلدان النامية ، وبين البلدان ذات النظم المتفاوتة في تنظيمها الاقتصادي والاجتماعي ، مع مراعاة الوظائف التي تؤديها المنظمات الدولية القائمة ؛

الابلاغ الى رئيس المجلس ، الذي يعلن قائمة اعضاء المجلس المنقحة في بدء الدورة التالية العادية أو الاستثنائية أو المستأنفة ، أو انتهاء تلك الدورة ، تبعاً للحالة .

٩- يكون لكل عضو من اعضاء المجلس ممثل واحد والعدد اللازم من المحاورين والمستشارين .

١٠- يحق لأي عضو من اعضاء المؤتمر أن يشترك في مداوات المجلس بشأن أي بند في جدول أعماله يكسون ذات أهمية خاصة لذلك العمو ، ويتمتع عندئذ بجميع الحقوق والامتيازات التي لاعضاء المجلس باستثناء حق الاقتراع .

١١- يجوز للمجلس اتخاذ الشرطيات اللازمة لتمكين ممثلي الهيئات الحكومية الدولية المشار اليها في الفقرتين ١٨ و ١٩ أدناه من الاقتراع ، دون اقتراع في مداواته وفي مداوات الهيئات الفرعية والأفرقة العاملة التي ينشئها . ويجوز له أيضا عرض مثل هذا الاشتراك على المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل التجارة بحد ذاتها ومن حيث علاقتها بالأعضاء .

١٢- يتولى المجلس وضع نظامه الداخلي .

١٣- يجتمع المجلس عند الحاجة وفقاً لنظامه الداخلي . ويكون ذلك الاجتماع عادة مرتين في السنة .

وظائفه

١٤- يتولى المجلس ، ما بين دورات المؤتمرات ، الوظائف الداخلة في اختتام المؤتمر .

مجلس التجارة والتنمية

تكوينه

٤- تنشأ للمؤتمر هيئة دائمة تسمى مجلس التجارة والتنمية (ويشار اليها فيما بعد بتعبير المجلس) وتكون جزءاً من جهاز الأمم المتحدة الكامل في الميدان الاقتصادي .

٥- يفتح باب عمومية المجلس لجميع اعضاء المؤتمر . وعلى اعضاء المؤتمر الراغبين في أن يصبحوا اعضاء في المجلس أن يبلغوا عزيمتهم على أن يفعلوا ذلك ، كتابة الى الأمين العام للمؤتمر .

٦- يقوم المؤتمر دورياً باستعراض قوائم الدول الواردة في المرفق ، في ضوء التغيرات التي قد تطرأ على تكوين المؤتمر وغير ذلك من العوامل الأخرى .

٧- يحيل الأمين العام للمؤتمر الرسائل المشار اليها في الفقرة ٥ أعلاه الى رئيس المجلس ، الذي يقوم باعلان قائمة اعضاء المجلس في بدء الدورة التالية ، العادية أو الاستثنائية أو المستأنفة ، أو انتهاء تلك الدورة ، تبعاً للحالة . وتكون عمومية المجلس لفترة غير محدودة ، رهناً بمراجعة أحكام الفقرة ٨ أدناه .

٨- على أي عضو في المجلس يرغب في التخلي عن عضويته أن يبلغ عزيمته على أن يفعل ذلك ، كتابة ، الى الأمين العام للمؤتمر . ويحيل الأمين العام للمؤتمر هذا

٢٠- يحرض المجلس ، في علاقاته مع الهيئات والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، على أن يتصرف وفقا للمسؤوليات المقررة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الميثاق ، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنسيق ، ووفقا للاتفاقيات المنظمة للعلاقات والمعتمدة مع الوكالات المعنية .

٢١- يعمل المجلس بومعه لجنة تحضيرية لسدورات المؤتمر القادمة . ويشرع لذلك في إعداد الوثائق اللازمة ، بما فيها جدول أعمال مؤقت ، لينظر فيها المؤتمر ، كما يقوم بإبداء التوصيات اللازمة بشأن البرنامج والمكان الملائمين لعقدته .

٢٢- يقوم المجلس بإعلام المؤتمر عن السلازم ، وكذلك بإعلام الجمعية العامة سنويا بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أنشطته . ويجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي موافاة الجمعية العامة بالملاحظات التي يدرى ضرورة إبدائها على التقارير الواردة من مجلس التجارة والتنمية .

٢٣- يشيء المجلس من الهيئات الفرعية ما قد يكون لازما له لتأدية وظائفه على نحو فعال . ويقوم خاصة بإنشاء اللجان التالية :

(١) لجنة للسلع الأساسية تتولى ، فيمها تتولى ، الوظائف التي تقوم بها الآن لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية واللجنة المؤقتة لتنسيق الاتفاقيات الدولية للسلع الأساسية ؛

١٥- يقوم المجلس خاصة ، بإجراء التتبع اللازم وبالتفان ما يدخل في اختصاصه من التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر وإعلاناته وقراراته ومقرراته الانزسي ولتأمين استمرار أعماله .

١٦- يجوز للمجلس أن يقوم أو يوعم بإجراء الدراسات اللازمة وبوضع التقارير اللازمة في ميدان التجارة ومشاكل الانماء المحتملة بها .

١٧- يجوز للمجلس أن يلتبس من الأمين العام للأمم المتحدة أعداد ما قد يستسيه المجلس من التقارير والدراسات والوثائق الأخرى .

١٨- يقوم المجلس ، عند الاقتضاء ، باتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على التقارير المحاسبية من الهيئات الحكومية الدولية المحتملة أنشطتها بوظائفه ، وإقامة الملات الملائمة معها . ويعمل المجلس ، تقاديريا للازدواج ، على أن يستفيد عند الامكان من التقارير المقدمة المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفيسره من هيئات الأمم المتحدة .

١٩- يراعي المجلس وجوبا إقامة الملات الوثيقة المستمرة مع اللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ، ويملك جوازاً إقامة محل هذه الملات مع غيرها من الهيئات الحكومية الدولية الاقليمية المختصة .

قرارات المؤتمر في المسائل الاجرائية بغالبية الممثلين الحاضرين والمقترعين . وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمقترعين .

الاجراءات

٢٥- تستهدف الاجراءات المبينة في هذه الفقرة

إتاحة عملية للتوفيق تباشر قبل الاقتراع وتهدف أساسا كافيها لاعتماد التوصيات اللازمة بشأن الاقتراحات المحسدة الداعية الى إتخاذ التدابير التي تكون ذات مساس هام بالمصالح الاقتصادية أو المالية لبلدان .

مستويات التوفيق

(١) يجوز ، بالشروط المذكورة أعلاه ، وحسب مدلول عملية التوفيق المقومد في هذه الفقرة ، تطبيق هذه العملية بالنسبة الى الاقتراحات المعروضة على المؤتمر أو المجلس أو لجان المجلس . ولا يجوز ، في حالة لجان المجلس ، تطبيق عملية التوفيق إلا في المسائل التي تكون اللجنة المعنية قد نالت بشأنها الإذن بالتوفيق ، دون أي قرار آخر ، بتقديم التوصيات المتعلقة بالتدابير اللازمة .

طلب التوفيق

يجوز طلب التوفيق ، حسب مدلوله المقومد في هذه الفقرة ، في الحالات التالية :

- ١١- في حالة الاقتراحات المعروضة على المؤتمر من قبل عشرة من أعضائه على الأقل ؛
- ١٢- في حالة الاقتراحات المعروضة على المجلس من قبل خمسة من أعضاء المؤتمر على

(ب) لجنة للمصوبات ؛

(ج) لجنة للموارد غير المنظورة والتمويل

المتصل بالتجارة . ويتولى المجلس إبلاء اهتمام خاص للوسائل التنظيمية المحاسبية لمعالجة مشاكل النقل البحري ، وإبلاء المراعاة اللازمة للتوصيات الواردة في المرفقين ألف ، رابعا ، ٢١ ، وألف ، رابعا ، ٢٢ من وثيقة المؤتمر النهائية (١) .

وبمير إقرار اختصامات الهيئتين الفرعيتين

الأخيرتين ، وأية هيئات فرعية أخرى منشأة من المجلس ، بعد التشاور مع الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة ، على أن تولى هذه الاختصامات المراعاة التامة لغايات تفادي إزدواج المسؤوليات وتداخلها . ويتولى المجلس لزاما ، في تحديد حجم الهيئات الفرعية وفي إتخاذها ، إبلاء المراعاة التامة لغايات العمل على أن تضم تلك الهيئات في عداد أعضائها تلك الدول الاعضاء المهمة اهتماما خاصا بالمسائل التي ستعالجها الهيئات المذكورة . ويجوز أن تضم إليها أية دولة عضو في المؤتمر سواء كانت ممثلة في المجلس أو لم تكن ممثلة فيه . ويتولى المجلس وضع اختصامات هيئاته الفرعية وأنظمتها الداخلية .

الاقتراح

٢٤- يكون لكل دولة ممثلة في المؤتمر صوت

واحد . وتتخذ قرارات المؤتمر في المسائل الموضوعية بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمقترعين . وتتخذ

الاقتراح المعنى . ويمار ، في حالة طلب التوفيق أو تحريكه ، الى وقف الاقتراح على المعنى واتباع الاجراءات المعموم عليها ادناه .

(هـ) المسائل المستدعية للتوفيق والمسائل غير المستدعية له

تجرى عملية التوفيق اليا بالشروط المذكورة فسيتم الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) أعلاه . ويستشهد في ذلك الفقرات الواردة في الفقرتين الفرعيتين التاليتين :

١١- تستدعي التوفيق الاقتراحات المحسدة الداعية الى إتخاذ التدابير التي تكسرون ذات مساس هام بالمصالح الاقتصادية أو المالية لبعق البلدان في الميادين التالية :

للخطط أو البرامج الإنمائية أو الاملاجات الاقتصادية أو الاجتماعية ؛
السياسات التجارية أو النقدية أو الجمركية ، أو ميزان المدفوعات ؛
سياسات المساعدة الاقتصادية أو نقل الموارد ؛
مستويات العمالة أو الدخل أو الايرادات أو الامتصاص ؛
الحقوق أو الالتزامات التي تترتب على الاتفاقات أو المعاهدات الدولية .
لا تستدعي التوفيق الاقتراحات المتعلقة بالميادين التالية :

١٢١

الأول ، سواء كانوا أعماء في المجلس أو لم يكونوا أعماء فيه ؛
١٢١ في حالة الاقتراحات المعروفة على إحدى لجان المجلس من قبل ثلاثة من أعضائها على الأقل .

ويجرى تقديم طلب التوفيق بموجب هذه الفقرة ، عند الاقتضاء ، الى رئيس المؤتمر أو الى رئيس المجلس . ويقوم رئيس لجنة المجلس المعنية بموافاة رئيس المجلس بأي طلب يتعلق باقتراح يكون معروفا عليها .

(ج) تحريك التوفيق بمبادرة من متولى الرئاسة

ويجوز أيضا تحريك عملية التوفيق ، حسب مدلولها المقوم في هذه الفقرة ، كلما رأى رئيس المؤتمر أو رئيس المجلس أو رئيس اللجنة المعنية أن تلك العملية متهمة بتأييد عدد البلدان المشترط في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه . ويقوم رئيس اللجنة المعنية في حالات تحريك عملية التوفيق على مستوى هذه اللجنة ، بإحالة المسألة الى رئيس المجلس لإتخاذ التدابير اللازمة وفقا للفقرة الفرعية (و) أدناه .

(د) زمن تقديم طلب التوفيق أو تحريكه

لا يجوز طلب التوفيق (أو تحريك التوفيق بمبادرة من رئيس المؤتمر أو رئيس المجلس حسب الحالة) إلا بعد إختتام مناقشة الاقتراح في الهيئة المعنية وقبل إجراء الاقتراح على هذا الاقتراح . ويقوم رئيس الهيئة المعنية ، لزاما ، عند إختتام مناقشة أي اقتراح ، بتقرير مهلة معينة لتقديم طلبات التوفيق قبل إجراء الاقتراح على

(ح) اجراءات لجنة التوفيق وتقديم تقريرها
تشترج لجنة التوفيق في أعمالها في أقرب وقت ممكن ، وتسمى الى الوصول الى اتفاق خلال دورة المؤتمر أو المجلس ذاتها . ولا يجرى أي اقتراح في لجنة التوفيق . وتقوم لجنة التوفيق ، عند عجزها عن إنجاز أعمالها أو الوصول الى اتفاق في دورة المؤتمر أو المجلس ذاتها ، بإنهاء اللازم الى المجلس أو الى المؤتمر مع ذلك أن القادمة أيها يعقد أولا . ويجوز للمؤتم مع ذلك أن يعز الى لجنة التوفيق التي يتولى تعيينها موافقته بتقريرها في دورته التالية أن تعذر عليها إنجاز أعمالها أو الوصول الى اتفاق أثناء دورة المؤتمر ذاتها .

(ط) تمديد ولاية لجنة التوفيق

يتخذ بالأغلبية البسيطة أي قرار يتعلق باقتراح إبقاء لجنة التوفيق لها بعد الدورة المطلوب اليها تقديم تقريرها فيها .

(ي) تقرير لجنة التوفيق

تراعي لجنة التوفيق في تقريرها بيان ما اذا قصد تيسر لها أو تعذر عليها الوصول الى اتفاق ، ومسا اذا كانت تومي بفترة توفيق جديدة أو لا توصي بها . ويتباح لأعضاء المؤتمر الحصول على تقرير اللجنة .

(ك) التصرف اللازم بشأن تقرير لجنة التوفيق

يكون لتقرير لجنة التوفيق أولوية الترتيب فسي جدول أعمال الهيئة المقدم اليها . وتراعي هذه الهيئة ، في أي قرار تتخذه بشأن الاقتراح الباعث على وضع تقرير

أية مسألة إجرائية ؛
أي اقتراح يدعو الى إجراء أية دراسة
أو أي استقمام ، بما في ذلك الاقتراحات
المتعلقة بإعداد الوثائق القانونية فسي
ميدان التجارة ؛
قيام المجلس ، في حدود اختصاصه ، بإنشاء
هيئاته الفرعية ؛
التوميات والاعلانات ذات الطابع العام
التي لا تقتضي إتخاذ أي تدبير محدد ؛
الاقتراحات المنطوية على إتخاذ التدابير
والمقدمة عملا بتوميات معتمدة من المؤتمر
بالإجماع .

(و) تسمية أعضاء لجنة التوفيق

يقوم متولي رئاسة الهيئة المعنية بإعلامها فوراً بتقديم أو بتصريح أي طلب للتوفيق . ويقوم رئيس المؤتمر أو رئيس المجلس ، في أقرب وقت ممكن وبعد التشاور مع أعضاء الهيئة المعنية بتسمية أعضاء لجنة توفيق يقدم أسماءهم الى المؤتمر أو المجلس حسب الحالة ، للموافقة عليها .

(ز) عدد أعضاء لجنة التوفيق وتكوينها

تتألف لجنة التوفيق ، كقاعدة عامة ، من عدد قليل من الأعضاء ، يشمل البلدان المهمة خاصة بالمسائل الباعثة على تحريك عملية التوفيق ، ويختارون على أساس التوزيع الجغرافي العادل .

(ن) الاقتراحات المنطوية على إجراء تعديلات في

أحكام هذا القرار الأساسية

يصار أيضا الى تطبيق عملية التوفيق بهوتسيب
الأحكام والشروط المقررة أعلاه بالنسبة الى أي اقتراح
يدعو الى إبداء تومية للجمعية العامة وينطوي على اجراء
تعديلات في أحكام هذا القرار الأساسية . وتتقرر بإغلبية
المؤتمر أو المجلس البسيطة أية مسألة تتعلق بمعرفة
ما إذا كان ينبغي اعتبار أحد الأحكام حكما أساسيا
بالنسبة الى أفراد هذه الفقرة .

الامانة

٢٦- يصار ، وفقا للمادة ١٠١ من الميثاق ،
الى إتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ فوراً في اطار الامانة
العامة للأمم المتحدة ، امانة كافية دائمة تعمل كامل
الوقت لتوفير الخدمات اللازمة للمؤتمر وللمجلس وهيئاته
الفرعية .

٢٧- يراس امانة المؤتمر أمينه العام الذي

يتولى تعيينه الأمين العام للأمم المتحدة وتقر تعيينه
الجمعية العامة .

٢٨- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ

الترتيبات الكافية لاقامة الاجتماعات والشئسيق
المحك بين امانة المؤتمر وبين ادارة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية بما فيها امانات اللجان الاقتصادية الاقليمية
وغيرها من الدوائر المختصة في الامانة العامة للأمم
المتحدة ، وكذلك امانات الوكالات المختصة .

اللجنة أن تشير الى تقرير لجنة التوفيق والى النتيجة
التي خلصت اليها اللجنة اهاارة مربية تتعد الشكل
التالي ، حسب اللزوم :

"أذ تلاحظ تقرير لجنة التوفيق المعنية في
(التاريخ) (رقم الوثيقة) ،

"وإذ تلاحظ أيضا أن لجنة التوفيق (قصد
تسنى لها الوصول الى اتفاق) (تومي بغترة توفيق
جديدة) (قد تعذر عليها الوصول الى اتفاق)" .

(ل) تقارير المجلس والمؤتمر

يراسي ، في تقارير المجلس الى المؤتمر والتي
الجمعية العامة وفي تقارير المؤتمر الى الجمعية
العامة ، تفهينها ، من بين أمور أخرى ، ما يلي :

١١- نموس جميع التومسيات والقرارات والاعلانات
المستخذة أو المعتمدة من المجلس
أو المؤتمر أثناء الفترة المسترفة فسي
التقرير ؛

١٢- وكذلك ، فيما يتعلق بالتومسيات المعتمدة
والقرارات المستخذة إثر عملية توفيق ،
نتائج الاقتراح على كل تومية أو قرار مع
نموس تقارير لجان التوفيق المعنية .
ويراسي في التقرير عادة إبراد نتائج
الاقتراح ونموس التقارير بعد القرارات
التي تتعلق بها هذه النتائج والنموس .

(م) المساعي الحميدة للأمين العام للمؤتمر

يصار في صدد عملية التوفيق ، الى الافادة اتيم
افادة ممكنة عن المساعي الحميدة للأمين العام للمؤتمر .

المرفق

قائمة الدول المشارة إليها في المعقود ٦ (١)

ألف

تشاد	أثيوبيا
توغو	الأردن
توغا	اسرائيل
تونس	أفريقيا الجنوبية
الجزائر	أفغانستان
جزر سليمان	الإمارات العربية المتحدة
جزر القمر	اندونيسيا
الجمهورية العربية السورية	أنغولا
الليبية	أوغندا
جمهورية أفريقيا الوسطى	إيران ، جمهورية - الإسلامية
جمهورية تنزانيا المتحدة	بابوا غينيا الجديدة
الجمهورية العربية السورية	باكستان
جمهورية كوريا	البحرين
جمهورية كوريا الديمقراطية	بروني دار السلام
الشعبية	بنغلاديش
جمهورية لاو الديمقراطية	بنن
الشعبية	بوتان
جيبوتي	بوتسوانا
الرأس الأخضر	بوركينافاسو
رواندا	بورما
زائير	بوروندي
زامبيا	تاييلند

حاشية التذييل

(١) أنظر "أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، المجلد الأول ، الوثيقة النهائية والتقرير مسبق (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : 64.IT.B.11) .

بهاء

الكرسي الرسولي	اسبانيا
كندا	استراليا
لختنشتاين	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
لكسمبرغ	ايرلندا
مالطة	آيسلندا
المملكة المتحدة	ايطاليا
لبريطانيا العظمى	البرتغال
وايرلندا الشمالية	بلجيكا
موناكو	تركيا
النرويج	الدانمرك
النمسا	سان مارينو
نيوزيلندا	السويد
هولندا	سويسرا
الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا
اليابان	فنلندا
اليونان	فيتنام
	قبرص
	جيم
البرازيل	الأرجنتين
بربادوس	أكوادور
بليز	أنتيغوا وبربودا
بنما	أوروغواي
بوليفيا	باراغواي

كوت ديفوار	زيمبابوي
الكويت	ساموا
كينيا	سان توميه وبرينسيبي
ليمان	سري لانكا
ليبيريا	سنغافورة
ليسوتو	السنتال
مالديف	سوازيلاند
ماليزيا	السودان
مدغشقر	سيراليون
مصر	سيشل
المغرب	المومال
ملاوي	المين
ملديف	العراق
المملكة العربية السعودية	عمان
منغوليا	غابون
موريتانيا	غامبيا
موريشيوس	غانا
موزامبيق	غيانا
ناميبيا	غيانا الفرنسية
نيبال	فانواتو
النيجر	الفلبين
نيجيريا	فيجي
الهند	فيتنام
اليمن	قطر
اليمن الديمقراطية	الكاميرون
يوغوسلافيا	كمبوديا

غرينادا	بيرو
غواتيمالا	ترينيداد وتوباغو
غيانا	جامايكا
فنزويلا	جزر البهاما
كوبا	الجمهورية الدومينيكية
كوستاريكا	دومينيكا
كولومبيا	سان فنسنت وغرينادين
المكسيك	سانت كيتس ونيفيس
نيكاراغوا	سانت لوسيا
هايتي	السلفادور
هندوراس	سورينام
	هيلي

دال

جمهورية بيلاروسيا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
الاتحاد السوفياتية	السوفياتية
الجمهورية الديمقراطية	البنانيا
الالمانية	بلغاريا
رومانيا	بولندا
منغوليا	تشيكوسلوفاكيا
	جمهورية أوكرانيا
	الاتحاد السوفياتية

حاشية المرفق

(١) على نحو ما نقتضها المؤتمر في دورتيه السادسة والسابعة عملاً بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .